

تحليل العلاقة بين دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية في ظل التأثير المعدل لعدم تماثل المعلومات: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية

د. محمد سامي سلامة خلف

مدرس المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

E-mail: mohamed_sami@alexu.edu.eg

خلاصة البحث:

يهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين مراحل دورة حياة الشركة (مقاسة بنمط التدفقات النقدية للشركة) على القابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركات المساهمة غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية وتأثير عدم تماثل المعلومات على تلك العلاقة. ومن خلال تحليل الدراسات السابقة تم اشتقاق فرضين رئيسيين وتم استخدام أسلوب الانحدار البسيط والمتعدد لاختبار فرضي الدراسة، وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews 10، وبالتطبيق على بيانات ٦٠ شركة من الشركات المساهمة غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية تنتمي إلى ثماني قطاعات مختلف، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٩. وتوصلت الدراسة إلى القابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركات المساهمة غير المالية المصرية تزداد في مرحلة النضوج مقارنة بالشركات الأخرى بصفة عامة وخاصة عند زيادة مستوي عدم تماثل المعلومات، لأن زيادة عدم تماثل المعلومات يوفر حوافز للمديرين للإفصاح عن قوائم مالية قابلة للمقارنة لتحسين جودة بيئة المعلومات، كما توصلت الدراسة إلى أن القابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركات المساهمة غير المالية المصرية تزداد في مرحلة النمو عند زيادة مستوي عدم تماثل المعلومات فقط، وذلك نتيجة لأن زيادة عدم تماثل المعلومات يوفر حوافز للمديرين لزيادة مستويات الإفصاح لتوفير احتياجاتهم التمويلية مما يخفض من مستوي عدم تماثل المعلومات ويزيد من القابلية للمقارنة للقوائم

تحليل العلاقة بين دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية في ظل التأثير المعدل ...

د. محمد سامي سلامة خلفه

المالية، وأخيراً، توصلت الدراسة إلى أن القابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركات المساهمة غير المالية المصرية تنخفض في مرحلة التقديم والتذبذب والتدهور. الكلمات المفتاحية: دورة حياة الشركة، القابلية للمقارنة للقوائم المالية، عدم تماثل المعلومات.

Analysis of the relationship between firm life cycle and the financial statement comparability in light of the modified effect of information asymmetry: an applied Study on non-financial firms listed on the Egyptian stock exchange

Abstract

The research aims to analyze the relationship between the stages of firm life cycle (measured by the company's cash flow pattern) on the financial statement comparability of non-financial joint stock firms listed on the Egyptian Stock Exchange and the impact of information asymmetry on that relationship. Through the literature review, two main hypotheses were derived, we used Panel Regression to test the study hypotheses by relying on the EViews 10 statistical program, and by using data from 60 non-financial firms listed on the Egyptian stock exchange belonging to eight different sectors, during the period from 2016 to 2019.

The study concluded that financial statement comparability of the non-financial firms listed on the Egyptian stock exchange increases in the maturity stage compared to other firms in general and especially when the level of information asymmetry is increased, because the increase in information asymmetry

provides incentives for managers to disclose comparable financial statements to improve the quality of the information environment. The study also found that the financial statement comparability increases in the growth stage when the level of information asymmetry increases only, as a result of the increase in information asymmetry provides incentives for managers to increase disclosure levels to obtain their financing needs, which reduces the level of information asymmetry uniformity of information and increases the financial statement comparability. Finally, the study found that the financial statement comparability decreases in the introduction, shakeout and decline stages.

Keywords: Firm life cycle, financial statement comparability, information asymmetry.

١ - المقدمة:

تعتبر القابلية للمقارنة أحد أهم الخصائص المعززة للمعلومات المحاسبية التي تسهم في زيادة منفعة القوائم المالية بالنسبة لمتخذي القرار، حيث ينص المفهوم رقم ٨ الصادر عن FASB في عام ٢٠١٠ أن المعلومات الخاصة بالشركة تكون أكثر فائدة للمستثمرين عندما يمكنهم مقارنة تلك المعلومات مع الشركات الأخرى، وذلك لأنه يجب على المستثمرين تقييم الفرص البديلة في أسواق الأسهم وستكون هذه المقارنة صعبة في ظل عدم توافر قوائم مالية قابلة للمقارنة (FASB, 2010). حيث تستمد المعلومات المحاسبية أهميتها من فائدتها لأصحاب المصلحة عند اتخاذ القرارات الاقتصادية، حيث تلعب المعلومات المحاسبية دورًا هامًا في تقييم الشركات وتقدير أسعار الأسهم وتحقيق التوازن بين العائد المتوقع والمخاطر المرتبطة بتحقيق هذا

العائد، ولكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لأصحاب المصلحة يجب أن تكون قابلة للمقارنة (السيد، ٢٠٢١). وتعتبر القابلية للمقارنة أحد أهم الخصائص المعززة للمعلومات المحاسبية، وتعتبر القابلية للمقارنة للقوائم المالية عن مدى قدرة الأرباح أن تعكس المعاملات المتشابه بشكل مماثل في التقارير المالية ومدى اختلاف التقارير المالية باختلاف المعاملات (Beuselinck, et al., 2007). لأن التقارير المالية تكون قابلة للمقارنة إذا كان يتم قياس نفس الأحداث الاقتصادية بنفس الطريقة في ظل نفس الظروف (Cole, et al., 2011). وتعتبر القابلية للمقارنة المحدد الرئيس لزيادة منفعة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الرشيدة، وذلك لأنها تمكن مستخدمي التقارير المالية من تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين مجموعتين من الظواهر الاقتصادية (Beuselinck, et al., 2007). حيث أنه لكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات لا بد أن تساعد مقدمي رؤوس الأموال في تقييم مدى قدرة الشركات على توليد التدفقات النقدية وتقييم أداء الإدارة، وإذا كانت المعلومات المحاسبية المستخدمة من قبل مقدمي رؤوس الأموال غير قابلة للمقارنة فإن تقييماتهم للعوائد والمخاطر ستكون أيضاً غير قابلة للمقارنة (André, et al., 2012).

كما تسهل القابلية للمقارنة اكتشاف السلوك الانتهازي الإداري، حيث تعتبر القابلية للمقارنة أداة فعالة للرقابة، كما أنها تسهم في تخفيض تكاليف معالجة المعلومات بالنسبة للمستثمرين ومستخدمي التقارير المالية الآخرين (Biswas et al., 2022). كما تساعد القابلية للمقارنة للقوائم المالية أصحاب المصلحة في تحديد أوجه التشابه والاختلاف الاقتصادية بين الشركات داخل الصناعة، فضلاً عن تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات من خلال الحد من عدم اليقين المرتبط بمقارنة الأحداث الاقتصادية المتشابهة التي يتم الإفصاح عنها بشكل مختلف، مما يحسن من جودة معلومات القوائم المالية (De Franco et al., 2011).

وقد تناولت عديد من الدراسات السابقة تحليل المنافع المترتبة على زيادة القابلية للمقارنة للقوائم، وتوصلت إلى أدلة تجريبية على أن زيادة القابلية للمقارنة للقوائم

المالية تخفض من تكلفة الملكية (Imhof et al., 2017)، وتكلفة الاقتراض (Kim et al., 2013)، وتحسن من كفاءة سوق رأس المال الداخلي (Cheng and Wu, 2018)، وتساعد المستثمرين على التنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة بشكل أفضل، وذلك من خلال زيادة قدرة العوائد الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، هذا فضلاً عن أن القابلية للمقارنة للقوائم المالية تحسن من المحتوي المعلوماتي لعوائد الأسهم، مما يساعد المحللين الماليين على إنتاج المزيد من المعلومات الخاصة بالشركة (بدلاً من المعلومات على مستوى السوق / الصناعة)، مما يخفض من تكاليف جمع ومعالجة المعلومات الخاصة بالشركة (Choi et al., 2019). وقد زاد اهتمام مستخدمي التقارير المالية بقابلية القوائم المالية للمقارنة في الآونة الأخيرة نتيجة لحاجتهم إليها لتقييم البدائل المتاحة خاصة في ظل ارتفاع تكاليف إعادة معالجة المعلومات (De Franco et al., 2011). وتنبع أهمية القابلية للمقارنة من مدي حاجة المستثمرين ومستخدمي التقارير المالية الآخرين إلى قوائم مالية قابلة للمقارنة، حتى يتمكنوا من مقارنة المعلومات المحاسبية للشركة عبر الفترات الزمنية المتعاقبة ويستطيعوا التعرف على اتجاهات الموقف المالي والأداء لتلك الوحدة الاقتصادية، وكذلك مقارنته مع الوحدات الاقتصادية الأخرى، مما يحسن من جودة قراراتهم الاستثمارية والتمويلية (دسوقي، ٢٠٠٨).

وعلى الرغم من تعدد المنافع المترتبة على زيادة القابلية للمقارنة للقوائم المالية، فإن هناك ندرة في الدراسات التي تتناول المحددات والعوامل المؤثرة على القابلية للمقارنة للقوائم المالية، فعلى سبيل المثال، توصل (Endrawes et al. (2018 إلى أن خصائص لجنة المراجعة الفعالة مثل حجم واستقلالية لجنة المراجعة تحسن من القابلية للمقارنة للقوائم المالية. كما توصل (Francis et al. (2014 إلى أن أسلوب المراجعة يحسن من القابلية للمقارنة، حيث وجد أن خضوع شركتين في نفس الصناعة للمراجعة من قبل واحد من مكاتب المراجعة الكبار Big 4 سيكون لهما نفس هيكل الأرباح والاستحقاقات، مما يزيد من القابلية للمقارنة للأرباح فيما بينهما بالمقارنة بالشركات الأخرى في نفس الصناعة والتي تم مراجعتها من قبل مكاتب

مراجعة مختلفة نظراً لاختلاف أسلوب المراجعة. واستناداً إلى نظرية الشرعية legitimacy theory يشير (De Franco et al., 2022) إلى أن المديرين يحاولون اكتساب الشرعية لاستراتيجياتهم من خلال محاكاة استراتيجيات وسياسات الشركات الأكبر والأكثر رسوخاً أقرانهم في الصناعة، حيث تساعد زيادة القابلية للمقارنة مع الشركات الرائدة في الصناعة المديرين على اكتساب الشرعية ويتضح ذلك من خلال انخفاض تشتت توقعات المحللين وانخفاض احتمال دوران المدير التنفيذي في المستقبل.

وتتكون دورة حياة الشركة من خمس مراحل وهي مرحلة التقديم والنمو والنضوج والتذبذب والتدهور (Dickinson, 2011). وتؤثر مراحل دورة حياة الشركة على مستوى القابلية للمقارنة للتقارير المالية، حيث تتميز كل مرحلة من مراحل دورة حياة الشركات بمجموعة مختلفة من الخصائص مثل الاستراتيجيات والموارد والبيئة التنافسية (Dickinson, 2011). وتؤثر تلك الخصائص على الهياكل التنظيمية ومشاكل الوكالة ومن ثم تؤثر بالتبعية على عمليات إعداد التقارير المالية (Biswas et al., 2022). وهذا يجعل القابلية للمقارنة تختلف بين الشركات باختلاف المرحلة التي تمر بها الشركة من دورة حياة الشركة (Hasan & Habib, 2017). وتمتلك الشركات في مرحلة النضوج هياكل تنظيمية جيدة، وهياكل رقابة داخلية قوية وموظفين ذوي خبرة ومهارة عالية (Krishnan et al., 2021). وتمكنها تلك الخصائص من إعداد قوائم مالية قابلة للمقارنة (Biswas et al., 2022). بالإضافة إلى ذلك، فإن الأرباح والتدفقات النقدية الثابتة التي تحققها الشركات في مرحلة النضوج (Dickinson, 2011; Habib & Hasan, 2019; Hasan & Habib, 2017)، تساعد المديرين في تقدير الإيرادات والنفقات المستقبلية بشكل أكثر دقة، وهذا يحسن القابلية للمقارنة للشركات في مرحلة النضوج بالمقارنة بالشركات الأخرى في نفس الصناعة (Biswas et al., 2022).

وترغب الشركات في مرحلة التقديم والنمو أيضاً في إنتاج قوائم مالية قابلة للمقارنة لأنها ذات أهمية كبيرة للاستثمار والابتكار والحفاظ على الميزة التنافسية، إلا

أنها تعاني من مشاكل عدم تماثل المعلومات وصعوبة الحصول على التمويل (Dickinson, 2011)، وعلى الرغم من أن زيادة القابلية للمقارنة للقوائم المالية تسهل الحصول على التمويل، إلا أن الشركات في مرحلة التقديم والنمو يكون لديها أنظمة محاسبية غير متطورة وهياكل رقابة داخلية ضعيفة مما يؤثر سلباً على مستوى دقة التقديرات المحاسبية المستقبلية، ويخفض من القابلية للمقارنة للقوائم المالية (Biswas et al., 2022). كما تعاني الشركات في مرحلتي التذبذب والندهور من ضعف هياكل الرقابة الداخلية وتقدم التكنولوجيا والمنتجات ومفاهيم الأعمال واستراتيجيات الإدارة (Hasan & Cheung, 2018)، وهذا يحد من قدرتها على إنشاء أنظمة محاسبية سليمة مما يؤثر سلباً على القابلية للمقارنة للتقارير المالية (Biswas et al., 2022). وامتداداً للدراسات السابقة تسعى الدراسة الحالية إلى تقديم أدلة تجريبية بشأن تأثير دورة حياة الشركة على القابلية للمقارنة للقوائم المالية حيث يتوقع أن تزيد القابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركات الموجودة في مرحلة النضوج في نفس الصناعة مقارنة بالشركات مثلتها في نفس الصناعة ولكنها في مرحلة مختلفة من مراحل دورة حياة الشركات.

ومن ناحية أخرى، يشير (Krishnan et al. (2021 إلى أن آليات الرقابة الداخلية الفعالة التي تستخدمها الشركات الناضجة تؤدي إلى زيادة تماثل المعلومات وانخفاض إعادة صياغة القوائم المالية مقارنة بالشركات الأخرى. ونتيجة لذلك فإننا نقوم بدراسة أيضاً ما إذا كان عدم تماثل المعلومات يؤثر على العلاقة بين القابلية للمقارنة ومراحل دورة حياة الشركة. وذلك لتحقيق مما إذا كانت القابلية للمقارنة للقوائم المالية – أهم مقاييس جودة التقارير المالية وأكثرها شيوعاً واستخداماً – تختلف في الشركات الناضجة عن الشركات في المراحل الأخرى من دورة الحياة وتأثير مستوي عدم تماثل المعلومات على تلك العلاقة. حيث أن مقاييس جودة التقارير المالية الأخرى مثل جودة الأرباح باستخدام الاستحقاقات واستمرار الأرباح، لا تضمن إمكانية القابلية للمقارنة بين الشركات لأن القابلية للمقارنة يعد معيار داخل الصناعة، لذلك فإن

الشركات الأكثر قابلية للمقارنة مع مثيلتها في الصناعة تساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات أفضل من الشركات الأخرى في نفس الصناعة (Biswas et al., 2022).

٢ - مشكلة البحث:

على الرغم من تناول عديد من الدراسات الأكاديمية تأثيرات دورة حياة الشركات إلا أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت تأثير المراحل المختلفة لدورة حياة الشركة على سلوك وجودة الإفصاح، وذلك على الرغم من توصل البعض إلى أن سلوك وجودة الإفصاح يختلف باختلاف مراحل دورة حياة الشركة، فعلي سبيل المثال، توصل (Hansen et al. (2018 إلى أن التحفظ غير المشروط يقل خلال دورة حياة الشركة، كما توصل (Krishnan et al. (2021 إلى أن جودة التقارير المالية تكون منخفضة اثناء مراحل التقديم والنمو والتدهور بالمقارنة بمرحلة النضوج في دورة حياة الشركة.

وتؤثر مراحل دورة حياة الشركة على القابلية للمقارنة نتيجة لاختلاف مستوي عدم تماثل المعلومات خلال المراحل المختلفة لدورة حياة الشركة، فعلي سبيل المثال، فإن الشركات في مرحلة التقديم عادةً ما تكون صغيرة نسبياً وغير معروفة وأقل متابعة من قبل المحللين والمستثمرين مما يؤدي إلى زيادة عدم تماثل المعلومات، في حين أن الشركات في مرحلة النضوج عادةً ما تكون معروفة للمستثمرين ويتبعها المحللون عن كثب، مما يحد من عدم تماثل المعلومات (Biswas et al., 2022). وهذا يتفق مع نتائج دراسة (Vorst and Yohn (2020 حيث توصل إلى أن أزواج الشركات في نفس مرحلة دورة الحياة تكون أكثر قابلية للمقارنة محاسبياً كما أنها تتشابه في مستوي عوائدها وأدائها التشغيلي واستثماراتها بالمقارنة مع أزواج الشركات التي تكون في مراحل مختلفة من دورة حياة الشركات. وعلى الرغم من زيادة الاهتمام مؤخراً من قبل الدراسات المحاسبية والمالية بدراسة تأثير دورة حياة الشركة، إلا أن اهتمام الدراسات السابقة قد انصب بتحليل أثر دورة حياة الشركة على سياسات الشركة مثل سياسة التمويل والاستثمار وتوزيعات الأرباح والتعويضات،

تحليل العلاقة بين دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية في ظل التأثير المعدل ...

د. محمد سامي سلامة خلفه

وكان هناك ندرة في الدراسات التي اهتمت بتحليل تأثير دورة حياة الشركة على نتائج الشركة وعلى سلوك وجودة الإفصاح وخاصة في بيئة الأعمال المصرية، ونتيجة لذلك تهدف دراستنا إلى تحليل طبيعة العلاقة بين مراحل دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للتقارير المالية وتأثير مستوى عدم تماثل المعلومات على تلك العلاقة.

نتيجة لما سبق تتمثل مشكلة البحث الأساسية في الإجابة على التساؤلات الآتية:

- هل تؤثر مراحل دورة حياة الشركة على القابلية للمقارنة للقوائم المالية في الشركات المساهمة المصرية؟
- هل تزداد القابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركات المساهمة المصرية في مرحلة النضوج بالمقارنة بمراحل دورة حياة الشركة الأخرى؟
- هل يؤثر مستوى عدم تماثل المعلومات على العلاقة بين مراحل دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية في الشركات المساهمة المصرية؟

٣- هدف البحث:

تهدف الدراسة إلى سدة الفجوة البحثية حول محددات القابلية للمقارنة من خلال فحص وتحليل أثر مراحل دورة حياة الشركة على القابلية للمقارنة للقوائم المالية. وذلك لأن زيادة القابلية للمقارنة تحقيق عديد من المنافع لمستخدمي التقارير المالية حيث تسهم في تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات للمحليين، وتحد من مخاطر انهيار أسعار الأسهم ومخاطر الائتمان، وتحسن جودة قرارات الاستحواذ، وتخفض تكلفة رأس المال، ونتيجة لذلك فإن فهم محددات القابلية للمقارنة يعد أمراً بالغ الأهمية لكل من المنظمين والممارسين المهتمين بتحسين بيئة معلومات الشركة. وعلى الرغم من ذلك فإننا لا نعرف سوى القليل عن محددات القابلية للمقارنة ونتيجة لذلك تهدف دراستنا إلى تحليل العلاقة بين دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية وتأثير عدم تماثل المعلومات على تلك العلاقة.

٤- أهمية ودوافع البحث:

تتبع أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول محددات زيادة القابلية للمقارنة في القوائم المالية، وذلك للاستفادة من منافع زيادة القابلية للمقارنة والتي من أهمها زيادة جودة بيئة المعلومات وتقليل تكاليف الحصول على المعلومات. لذلك تتمثل أهمية البحث في بُعدين هما، الأهمية العلمية، والأهمية العملية. فبالنسبة للأهمية العلمية، تظهر أهمية البحث في كونه يقدم تحليلاً للبيئة المصرية التي لا يمكن تعميم نتائج البحوث في الدول الأخرى عليها، بسبب وجود عديد من الاختلافات القائمة بين الدول النامية والمتقدمة من حيث العوامل البيئية والقيم المجتمعية السائدة. حيث تركز معظم الدراسات الحالية علي تحليل أثر دورة حياة الشركة على سياسات الشركة مثل سياسة التمويل والاستثمار وتوزيعات الأرباح والتعويضات، وكان هناك ندرة شديدة في الدراسات التي اهتمت بتحليل تأثير مراحل دورة حياة الشركة على القابلية للمقارنة وخاصة في بيئة الأعمال المصرية.

أما فيما يتعلق بالأهمية العملية، فإن هذا البحث يستمد أهميته العملية من منفعة لكل من لكل من المنظمين والمستثمرين والمحللين الماليين والمراجعين، وواضعي المعايير، وسوق رأس المال وغيرهم من أصحاب المصلحة في مصر، وغيرها من الدول النامية التي تتشابه بيئة الأعمال فيها مع بيئة الأعمال المصرية، وذلك من خلال التحليل الذي سيقدمه الباحث لأثر مراحل دورة حياة الشركة على القابلية للمقارنة للقوائم المالية، حيث أن معرفة تأثير دورة حياة الشركة على القابلية للمقارنة يجعل المحللين والمراجعين أكثر انتباهاً عند تحليل ومراجعة الشركات المختلفة، مما يعود بالنفع على المستثمرين من خلال زيادة جودة قراراتهم الاستثمارية والتمويلية خلال مراحل دورة حياة الشركة، هذا فضلاً عن أن معرفة تأثير دورة حياة الشركة على القابلية للمقارنة يمكن الجهات التنظيمية من أن تراقب وتفوض أو تشجع القابلية للمقارنة بين الشركات في مرحلة معينة من دورة الحياة الشركات، وأخيراً تعتبر نتائج دراستنا مفيدة لواقعي السياسات حيث أنه توضح أهمية مراعاة دورة حياة الشركة عند تصميم معايير المحاسبة المالية.

تحليل العلاقة بين دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية في ظل التأثير المعدل ...

د. محمد سامي سلامة خلفه

ويتمثل **الدافع** الرئيسي للبحث في أنه يعد امتداد لمجموعة الدراسات التي اهتمت بموضوع القابلية للمقارنة للقوائم المالية، إلا أن معظم الدراسات السابقة اهتمت بتأثير معايير المحاسبية والمراجعة على زيادة القابلية للمقارنة وأهملت خصائص الشركة وتأثيرها على القابلية للمقارنة، وهذا ما دفعنا لتحليل دور مراحل دورة حياة الشركة على القابلية للمقارنة للقوائم المالية، حيث تختلف الموارد والقدرات والاستراتيجيات والهياكل الإدارية اختلافًا كبيرًا أثناء مراحل دورة حياة الشركة، وهذا الاختلاف يقدم حوافز متباينة للمديرين بشأن زيادة القابلية للمقارنة للقوائم المالية، ويجعل توقعات واحتياجات المستثمرين بشأن القوائم المالية القابلة للمقارنة مختلفة في كل مرحلة من مراحل دورة حياة الشركة.

٥- حدود البحث:

يقوم هذا البحث بتحليل أثر مراحل دورة حياة الشركة على القابلية للمقارنة للقوائم المالية في الشركات المساهمة غير المالية المصرية وأثر مستوي عدم تماثل المعلومات على تلك العلاقة وذلك خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠١٩، ومن ثم يخرج عن نطاق البحث باقي العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على القابلية للمقارنة للقوائم المالية مثل معايير المحاسبة والمراجعة وأسس وضع المعايير وغيرها من العوامل، وذلك نتيجة لتناولها من قبل عديد من الأبحاث السابقة، كما يخرج عن نطاق البحث المؤسسات المالية، وذلك نظرًا لاختلاف طبيعة عملها وسياساتها التمويلية وخضوعها لبعض المعايير والمتطلبات الرقابية الخاصة.

٦- منهجية البحث:

يعتمد منهج البحث على شقين إحداهما نظري والأخر تطبيقي على النحو التالي:

الشق النظري، يقوم الباحث فيه باستقراء الأدب المحاسبي فيما يتعلق بتحليل العلاقة بين مراحل دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية وتأثير مستوي عدم تماثل المعلومات على تلك العلاقة تمهيدًا لاشتقاق فروض البحث.

تحليل العلاقة بين دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية في ظل التأثير المعدل ...

د. محمد سامي سلامة خلفه

الشق التطبيقي، يقوم الباحث فيه بعمل دراسة تطبيقية لاختبار فروض البحث التي تم التوصل إليها في الشق النظري، باستخدام أسلوب الانحدار البسيط والمتعدد، وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews 10، وبالتطبيق على بيانات عينة مكونة من ٦٠ شركة من الشركات المساهمة غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية تنتمي إلى ثماني قطاعات مختلف، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٩.

٧- خطة البحث:

في ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً لهدفه، سوف يستكمل البحث كالتالي:

- ١-٧- ماهية دورة حياة الشركة ومراحلها وأهم خصائص كل مرحلة.
- ٢-٧- ماهية القابلية للمقارنة للقوائم المالية وأهميتها ومحدداتها وكيفية قياسها.
- ٣-٧- استقرار وتحليل العلاقة بين مراحل دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية.
- ٤-٧- الأثر المعدل لعدم تماثل المعلومات للعلاقة بين مراحل دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية.
- ٥-٧- الدراسة التطبيقية.
- ٦-٧- النتائج والاستنتاجات والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.
- ١-٧- ماهية دورة حياة الشركة ومراحلها وأهم خصائص كل مرحلة:

وفقاً لنظرية دورة حياة الشركة، تتطور الشركات من خلال الانتقال عبر مراحل دورة حياة مختلفة (Hasan & Habib, 2017). وتتكون دورة حياة الشركة من خمس مراحل وهي مرحلة التقديم والنمو والنضوج والتذبذب والتدهور (Dickinson, 2011). وتشير نظرية دورة الحياة التقليدية The Conventional Life Cycle Theory إلى أن الشركات تمر بهذه المراحل

بالترتيب، في حين أن نظرية دورة الحياة المعاصرة The Contemporary Life Cycle Theory تشير إلى أن تطور الشركات خلال دورة حياتها غير خطي أي أنه ليس بالضرورة أن تمر الشركات بجميع مراحل دورة الحياة بالترتيب (Habib & Hasan, 2019). وتختلف قدرة الشركات على تحقيق الإيرادات والربحية والتدفقات النقدية خلال الانتقال عبر مراحل دورة الحياة المختلفة، فعلى سبيل المثال، تعاني الشركات في مرحلة التقديم والنمو من عدم التأكد بشأن الإيرادات والربحية والتدفقات النقدية وتكون أكثر عرضة للخروج من السوق (Hasan & Habib, 2017). بينما تركز الشركات في مرحلة النمو على تعديل المنتج وتحسينه بسبب المنافسة الشديدة، ومن ناحية أخرى، تركز الشركات في مرحلة الانحدار أكثر على البقاء (Biswas et al., 2022). وعلى النقيض، تتمتع الشركات في مرحلة النضوج بإيرادات وتدفقات نقدية أكثر استقرارًا بسبب قاعدة العملاء الكبيرة ومزايا التنوع، مما يؤدي إلى انخفاض مخاطر التدفق النقدي (Dickinson, 2011). وباستقراء الدراسات السابقة يمكن توضيح أهم الخصائص التي تتميز بها كل مرحلة من مراحل دورة حياة الشركة كما يلي:

أ- مرحلة التقديم Introduction:

وتمثل هذه المرحلة بداية دخول الشركة إلى السوق، وتعاني الشركة في هذه المرحلة من انخفاض الطلب على منتجاتها وانخفاض هوامش الربح عليها مما يؤثر سلبياً على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، كما يتوفر لدى الشركة عديد من فرص النمو مما يجعلها تتوسع في النفقات الاستثمارية والرأسمالية ويجعل التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية سالبة، ونتيجة لأن الشركات في هذه المرحلة تعاني من محدودية الموارد المالية بسبب ضعف الأنشطة التشغيلية لديها تلجأ الشركات إلى التوسع في الاقتراض لزيادة حجم أصولها المنخفض مما يجعل التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية موجبة (سلامة، ٢٠١٨؛ مليجي، ٢٠١٩؛ السيد، ٢٠١٢). كما أن الشركات في مرحلة التقديم عادةً ما تكون صغيرة

نسبياً وغير معروفة وأقل متابعة من قبل المحللين والمستثمرين مما يؤدي إلى زيادة عدم تماثل المعلومات (Biswas et al., 2022).

ب- مرحلة النمو Growth:

يكون حجم الشركات في هذه المرحلة أكبر نسبياً من المرحلة السابقة وتحقق الشركات نمو تدريجي في المبيعات نظراً لوجود المنافسين وتوسع الشركة في هذه المرحلة إلى زيادة هامش الربح من خلال زيادة الكفاءة التشغيلية وتخفيض التكاليف مما يسهم في تحقيق تدفقات نقدية موجبة من الأنشطة التشغيلية، وتزداد فرص النمو المتاحة للشركة في هذه المرحلة، ونتيجة لزيادة الطلب على منتجاتها فإن الشركات تتوسع في النفقات الاستثمارية والرأسمالية وهذا يجعل التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية سالبة، حيث تكون الموارد المالية غير كافية لتمويل فرص النمو المتاحة، الأمر الذي يجعل الشركات تلجأ إلى الأنشطة التمويلية مما ينتج عنه تدفقات نقدية تمويلية موجبة لتمويل التوسع في الأنشطة الاستثمارية (سلامة، ٢٠١٨؛ مليجي، ٢٠١٩؛ السيد، ٢٠٢١). وترغب الشركات في مرحلة النمو في إنتاج قوائم مالية قابلة للمقارنة لأنها ذات أهمية كبيرة للاستثمار والابتكار للحفاظ على الميزة التنافسية، إلا أنها تعاني من مشاكل عدم تماثل المعلومات وصعوبة الحصول على التمويل (Dickinson, 2011)، وعلى الرغم من أن زيادة القابلية للمقارنة للقوائم المالية تسهل الحصول على التمويل، إلا أن الشركات في مرحلة النمو يكون لديها أنظمة محاسبية غير متطورة وهياكل رقابة داخلية ضعيفة مما يؤثر سلبياً على مستوى دقة التقديرات المحاسبية المستقبلية، ويزيد من عدم تماثل المعلومات ويخفض من القابلية للمقارنة للقوائم المالية (Biswas et al., 2022).

ج- مرحلة النضوج Maturity:

تتميز الشركات في مرحلة النضوج بضخامة حجم أصولها كما أنها تعمل في بيئة تشغيلية أكثر استقراراً، مما يسهم في استقرار معدلات الأرباح والتدفقات النقدية بسبب قاعدة العملاء الكبيرة ومزايا التنويع، مما يؤدي إلى انخفاض

مخاطر التدفق النقدي (Dickinson, 2011). حيث تتمتع الشركات في مرحلة النضوج بربحية ثابتة نسبياً وتدفقات نقدية أقل تقلباً (Dickinson, 2011; Habib and Hasan, 2019; Hasan and Habib, 2017)، وتمكنها تلك الخصائص من إعداد قوائم مالية قابلة للمقارنة، هذا فضلاً عن أن الشركات في مرحلة النضوج عادةً ما تكون معروفة للمستثمرين ويتبعها المحللون عن كثب، مما يجعلها تتوسع في حجم الإفصاح وتزيد من جودة التقارير المالية مما يحد من عدم تماثل المعلومات (Biswas et al., 2022). كما يزداد الطلب على منتجات الشركة حتى الوصول إلى نقطة التشبع، مما يؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية الموجبة من الأنشطة التشغيلية ويسهم في الاعتماد على مصادر التمويل الداخلية عند الحاجة، ونتيجة للتوسعات في المراحل السابقة تقل فرص النمو المتاحة لدي الشركة في مرحلة النضوج مما يؤدي إلى انخفاض التدفقات النقدية السالبة من الأنشطة الاستثمارية، كما تزداد قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية مما يؤدي إلى وجود تدفقات نقدية تمويلية سالبة (سلامة، ٢٠١٨؛ مليجي، ٢٠١٩؛ السيد، ٢٠٢١).

د- مرحلة التذبذب Shakeout:

تعاني الشركات في هذه المرحلة من انخفاض حجم مبيعاتها وانخفاض الطلب على منتجاتها وحصتها السوقية مما يجعلها تخفض من أسعار منتجاتها مما يترتب عليه تذبذب تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية، كما تقوم الشركة بالتخلص من أصولها الاستثمارية للوفاء بالتزاماتها المالية ودعم عملياتها مما يؤدي إلى عدم وضوح اتجاه تدفقاتها النقدية من الأنشطة الاستثمارية (السيد، ٢٠٢١). كما تعاني الشركات في مرحلة التذبذب من انخفاض هوامش الربح أو تحقيق خسائر، فضلاً عن انخفاض الكفاءة (Hasan and Cheung, 2018)، فضلاً عن زيادة مطالبة المستثمرين بإجراء توزيعات وهذا يجعلها تعتمد على مصادر التمويل الخارجية لسداد أي عجز في مواردها مما يؤدي أيضاً إلى عدم وضوح اتجاه تدفقاتها النقدية من الأنشطة التمويلية (السيد، ٢٠٢١). هذا بالإضافة إلى إجماع المحللين والمستثمرين

عن متابعة تلك الشركات مما يزيد من عدم تماثل المعلومات نتيجة لانخفاض الطلب على الإفصاح (سلامة، ٢٠١٨)، مما يؤثر سلبية على جودة التقارير المالية (Krishnan et al., 2021).

هـ مرحلة التدهور Decline:

تعاني الشركات في هذه المرحلة من الانخفاض الشديد في حجم الطلب على منتجاتها، وحصتها السوقية فضلاً عن زيادة التكاليف الثابتة والتوقف عن انتاج بعض المنتجات وتخفيض أسعار المنتجات مما يجعلها تحقق تدفقات نقدية سالبة من الأنشطة التشغيلية، ومن ناحية أخرى، لا يوجد أي فرص استثمارية ملائمة، كما تقوم الشركات بالتخلص من أصولها الرأسمالية للوفاء بالتزاماتها المالية الحالية ودعم عملياتها مما ينتج عنه تدفقات نقدية موجبة من الأنشطة الاستثمارية، وعدم وضوح اتجاه تدفقاتها النقدية من الأنشطة التمويلية (السيد، ٢٠٢١). كما تواجه الشركات في مرحلة التدهور احتمالاً مرتفعاً نسبياً للخروج من السوق بسبب عدم كفاءتها الداخلية وتقدم التكنولوجيا والمنتجات ومفاهيم الأعمال والاستراتيجيات الإدارية بمرور الوقت (Habib & Hasan, 2017). كما أن الشركات في مرحلة التدهور يكون لديها الحافز للتلاعب بالأرباح لإخفاء أي ضائقة مالية تتعرض لها (Krishnan et al., 2021). كما تعاني الشركات في مرحلة التدهور من ضعف هياكل الرقابة الداخلية وتقدم التكنولوجيا والمنتجات ومفاهيم الأعمال واستراتيجيات الإدارة (Hasan & Cheung, 2018)، وهذا يحد من قدرتها على إنشاء أنظمة محاسبية سليمة مما يزيد من عدم تماثل المعلومات ويؤثر سلبياً على القابلية للمقارنة للتقارير المالية (Biswas et al., 2022).

إن تحديد المرحلة التي تمر بها الشركة من مراحل دورة الحياة يعد امر معقد جداً، حيث أنه في بعض الأحيان تكون الشركة تنتج عديد من المنتجات، وقد تعمل الشركة في صناعات مختلفة ذات خطوط إنتاج متعددة، وقد يكون كل منتج يمر

بمرحلة مختلفة من مراحل دورة الحياة، وعلى الرغم من ذلك فقد اقترحت العديد من الدراسات بعض المقاييس لتقدير دورة حياة الشركة مثل عمر الشركة وحجمها وربحياتها (Habib & Hasan, 2019). وتعد دراسة Anthony and Ramesh (1992) أول دراسة تجريبية تطور نموذج لتقدير مراحل دورة حياة الشركة قائم على المعلومات المحاسبية، حيث يستخدم أربع متغيرات وهي العمر ونمو المبيعات والأرباح والنفقات الرأسمالية، وعلى الرغم من أن هذا المقياس يمكن أن يتابع انتقال الشركة خلال مراحل دورة الحياة، إلا أنه يعاب عليه أنه يعاني من بعض القيود منها أنه يحتاج بيانات تاريخية لمدة ٦ سنوات مما يعيق تتبع الشركات خلال مرحلة التقديم، هذا فضلاً عن إهماله لخصائص دورة حياة الشركة مثل سلوك الإنتاج والاستثمار. وتوالت جهود الدراسات السابقة في وضع مقاييس لتحديد المرحلة التي تمر بها الشركة خلال دورة حياتها مثل عمر الشركة، وحجم الشركة ومعدل نمو المبيعات، والانفاق الاستثماري ومعدل توزيع الأرباح ونسبة الأرباح المحتجزة، إلا أن هذه المقاييس تعاني العديد من أوجه القصور كما أنها تفترض مرور الشركة بمراحل دورة حياة الشركة بالترتيب وتهمل احتمالية إعادة تجديد أو هيكلة الشركة (حسين، ٢٠٢٠؛ الجارحي، ٢٠١٩؛ سلامة، ٢٠١٨).

ونتيجة لما سبق، قام Dickinson (2011) بتطوير نموذج لتقدير مراحل دورة حياة الشركة بالاعتماد على التدفقات النقدية للشركة حيث تعكس التدفقات النقدية الاختلافات في ربحية الشركة ونموها ومخاطرها، ومن خلال هذا المقياس يتم استخدام التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية لتقسيم الشركات على ٥ مراحل لدورة حياة الشركة وهي مرحلة التقديم والنمو والنضوج والتذبذب والتدهور. ويتميز هذا المقياس بأنه يأخذ في اعتباره الحالة المالية الكاملة للشركة والتي تتضمن التدفقات من جميع الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وهذا بخلاف المقاييس الأخرى المستخدمة لتحديد مراحل دورة حياة الشركة والتي تعتمد على سمة واحدة من سمات الشركة مثل عمر الشركة أو نمو المبيعات أو حجم الشركة وغيرها من المقاييس، كما أنه مقياس دوري لحالة الشركة ويعكس الحالة

الحقيقية لدورة عمل الشركة Business Cycle (حسين، ٢٠٢٠). وعلى الرغم من أن نموذج (Dickinson 2011) أصبح أكثر النماذج شيوعاً واستخداماً من قبل الدراسات الحديثة (e.g.: Faff et al., 2016; Hasan et al., 2015) إلا أنه يعاب عليه أنه يقوم بتصنيف الشركات وفقاً لإشارة التدفقات النقدية ويهمل حجم تلك التدفقات، كما أنه يهمل توقيت حدوث تلك التدفقات مما يقلل من قدرتها على عكس أداء الشركة (Habib & Hasan, 2019).

ومن ناحية أخرى، تتضاءل قدرة الشركات على تحقيق مزايا الطلب على منتجاتها أو مزايا التكلفة خلال مراحل دورة حياة الشركة، حيث تزداد قدرة الشركات على تحقيق مزايا الطلب والتكلفة خلال المراحل الأولى من دورة حياة الشركات، لذلك يجب على الشركات زيادة نمو الإيرادات إلى أقصى حد خلال المراحل الأولى، ونتيجة لذلك فإن هناك اختلاف في المهارات الإدارية والهيكل التنظيمية والاستراتيجيات التي تحتاجها الشركات خلال مراحل دورة حياة الشركات المختلفة (Biswas et al., 2022). وهذا يفسر اختلاف أنماط التشغيل والاستثمار والتمويل والتدفقات النقدية خلال مراحل دورة حياة الشركات المختلفة (Dickinson, 2011).

ويتضح مما سبق، أن دورة حياة الشركة هي عبارة عن سلسلة مراحل دورة الحياة المتتالية التي تمر بها الشركة منذ نشأتها حتى نهايتها (Miller and Friesen., 1984). وتميز كل مرحلة من مراحل دورة حياة الشركة بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المراحل الأخرى من حيث هيكل رأس المال والمخاطر التي تواجهها ومستوي التدفقات النقدية واستراتيجيات الإنتاج والتسويق وأساليب اتخاذ القرارات (السيد، ٢٠٢١). ونتيجة لذلك فإن الشركات في المراحل المختلفة من دورة الحياة تتبع سياسات افصاح مختلفة، مما يؤثر على جودة التقارير المالية وقابليتها للمقارنة ومستوي عدم تماثل المعلومات (Biswas et al., 2022; Krishnan et al., 2021). ومن هنا تظهر أهمية دراسة مراحل دورة حياة الشركة حيث أنها توضح الوضع الحالي والسابق للشركة وتساعد المستثمرين على التنبؤ بالوضع المستقبلي للشركة وتحسن من جودة تقييماتهم للشركات (سلامة، ٢٠١٨). وهناك اختلاف بين الدراسات حول عدد مراحل دورة حياة الشركة، إلا

أن التصنيف الذي قدمه (Dickinson 2011) أصبح أكثر النماذج شيوعاً واستخداماً من قبل الدراسات الحديثة (e.g.: Faff et al., 2016; Hasan et al., 2015).

وتعتبر دورة حياة الشركة متغير حديث نسبياً في الأدبيات المحاسبية، حيث تؤثر دورة حياة الشركة على التقارير المالية للشركات ومستوي الإفصاح والاستثمار، والتمويل، وقرارات توزيع الأرباح، وحوكمة الشركات والمسئولية الاجتماعية للشركة (Habib & Hasan, 2019). كما توصلت عديد من الدراسات الحديثة إلى أن مراحل دورة حياة الشركة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقرارات ونتائج الشركات مثل الاحتفاظ بالنقدية ومستويات الاستثمار وإصدار الديون وحقوق الملكية وقرارات الاستحواذ والتنوع والإفصاح المالي للشركات والتخطيط الضريبي (Arikan and Stulz, 2016; Faff et al., 2016)، كما أن المستثمرون والمشاركون الآخرون في السوق (مثل المحللين) يأخذون في اعتبارهم مراحل دورة الحياة عند تسعير الأصول وتقديرها (Hasan et al., 2015). ونتيجة لما سبق، فإن هناك موجة حديثة في الأدبيات المحاسبية لتحديد تأثير دورة الشركات على قرارات الشركات ومستوي الإفصاح وجودة التقارير المالية، ومن هنا تظهر أهمية دراستنا في أنها تحاول التوصل إلى أدلة تجريبية عن تأثير مراحل دورة حياة الشركة على القابلية للمقارنة للقوائم المالية باعتبارها أحد أهم محددات جودة التقارير المالية فضلاً عن تحليل الأثر المعدل لعدم تماثل المعلومات على تلك العلاقة.

٧-٢- ماهية القابلية للمقارنة للقوائم المالية وأهميتها ومحدداتها وكيفية قياسها:

إن توفير المعلومات المحاسبية ليس هدفاً في حد ذاته وإنما لابد أن تكون هذه المعلومات ذات محتوى معلوماتي نافع يمكن الاستفادة منه من جانب مستخدمي تلك المعلومات (حمزة، ٢٠٠٧). حيث أن القوائم المالية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتوفير المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، وذلك يعني أن المعلومات المحاسبية يجب أن تكون لها منفعة لمستخدميها، ولكي تحقق المعلومات المحاسبية أقصى منفعة يجب أن يكون لها تأثير على عملية اتخاذ القرارات، وذلك من

خلال تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل (الشامي، ٢٠٠٠). وفقاً للقابلية للمقارنة فإن المعلومات المحاسبية تكون مفيدة عندما يمكن مقارنتها بنفس المعلومات لشركة أخرى أو نفس الشركة عبر فترات مختلفة، وهذا يتطلب أن يتم معالجة التصرفات والأحداث المتماثلة والافصاح عنها بنفس الطرق المحاسبية في القوائم المالية في جميع الوحدات الاقتصادية (دسوقي، ٢٠٠٨).

يتضح مما سبق، أنه لزيادة جودة ومنفعة المعلومات المحاسبية فإنه لا بد أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص التي تجعلها ملائمة لاحتياجات المستخدمين لها، وقد تم تقسيم هذه الخصائص وفقاً للإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية المشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية، ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (IASB 2010; FASB 2010)، إلى مجموعتين وهما (١) الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية وتتمثل في الملاءمة والتمثيل الصادق، حيث أنه لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة، يجب أن تكون ملائمة وتمثل بصدق الظواهر الاقتصادية التي تقصد تمثيلها. (٢) الخصائص النوعية المعززة للمعلومات المحاسبية حيث أنه لكي تزيد منفعة المعلومات المحاسبية لا بد أن تتصف بأربعة خصائص وهي أن تكون قابلة للمقارنة والتحقق والفهم ومقدمة في الوقت المناسب. وقد عرف الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية المشترك القابلية للمقارنة على أنها أحد الخصائص النوعية المعززة للمعلومات المحاسبية والتي تمكن مستخدمي التقارير المالية من تحديد وفهم أوجه التشابه والاختلاف بين عناصر القوائم المالية.

وقد عرف عديد من الباحثين القابلية للمقارنة للقوائم المالية اعتماداً على فهمهم للتعريف الوارد بالإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية، حيث عرف De Franco et al. (2011) القابلية للمقارنة على أنها تشابه الأنظمة المحاسبية للشركات والتي تجعلها تنتج معلومات مالية قابلة للمقارنة للأحداث الاقتصادية المتشابهة. كما يشير Zhang (2018) أن القابلية للمقارنة بين الشركات المتماثلة في نفس الصناعة تعني مدى التشابه والاختلاف في بيئة عمل الشركات وسلوكيات التقرير المالي، حيث تعد المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة إذا مكنت مستخدميها من تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين مجموعتين من الظواهر. وهذا ما جعل Barth et al. (2012) يؤكد

على أن الفكرة الرئيسية للقابلية للمقارنة للأرقام المحاسبية هي أن تفصح الشركات التي تواجه أحداثاً اقتصادية متشابهة عن أرقام محاسبية متشابهة.

وتستمد المعلومات المحاسبية أهميتها من فائدتها لأصحاب المصلحة عند اتخاذ القرارات الاقتصادية، حيث تلعب المعلومات المحاسبية دوراً هاماً في تقييم الشركات وتقدير أسعار الأسهم وتحقيق التوازن بين العائد المتوقع والمخاطر المرتبطة بتحقيق هذا العائد، ولكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لأصحاب المصلحة يجب أن تكون قابلة للمقارنة (السيد، ٢٠٢١). ومن ناحية أخرى، تعبر القابلية للمقارنة للقوائم المالية عن مدى قدرة الأرباح أن تعكس المعاملات المتشابهة بشكل مماثل في التقارير المالية ومدى اختلاف التقارير المالية باختلاف المعاملات (Beuselinck, et al., 2007). لأن التقارير المالية تكون قابلة للمقارنة إذا كان يتم قياس نفس الأحداث الاقتصادية بنفس الطريقة في ظل نفس الظروف (Cole et al., 2011). وتعتبر القابلية للمقارنة المحدد الرئيس لزيادة منفعة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الرشيدة، وذلك لأنها تمكن مستخدمي التقارير المالية من تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين مجموعتين من الظواهر الاقتصادية (Beuselinck, et al., 2007). حيث أنه لكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات لا بد أن تساعد مقدمي رؤوس الأموال في تقييم مدى قدرة الشركات على توليد التدفقات النقدية وتقييم أداء الإدارة، وإذا كانت المعلومات المحاسبية المستخدمة من قبل مقدمي رؤوس الأموال غير قابلة للمقارنة فإن تقييماتهم للعوائد والمخاطر ستكون أيضاً غير قابلة للمقارنة (André, et al., 2012).

وقد تناولت عديد من الدراسات السابقة تحليل المنافع المترتبة على زيادة القابلية للمقارنة للقوائم المالية، وتوصلت إلى أدلة تجريبية على أن زيادة القابلية للمقارنة للقوائم المالية تخفض من تكلفة الملكية (Imhof et al., 2017)، وتكلفة الاقتراض (Kim et al., 2013)، وتحسن من كفاءة سوق رأس المال الداخلي (Cheng and Wu, 2018)، وتساعد المستثمرين على التنبؤ بالأداء

المستقبلي للشركة بشكل أفضل، وذلك من خلال زيادة قدرة العوائد الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، هذا فضلاً عن أن القابلية للمقارنة للقوائم المالية تحسن من المحتوى المعلوماتي لعوائد الأسهم، مما يساعد المحللين الماليين على إنتاج المزيد من المعلومات الخاصة بالشركة (بدلاً من المعلومات على مستوى السوق / الصناعة)، ويخفض من تكاليف جمع ومعالجة المعلومات الخاصة بالشركة (Choi et al., 2019). كما تسهل القابلية للمقارنة اكتشاف السلوك الانتهازي الإداري، حيث تعتبر القابلية للمقارنة أداة فعالة للرقابة، كما أنها تسهم في تخفيض تكاليف معالجة المعلومات بالنسبة للمستثمرين ومستخدمي التقارير المالية الآخرين (Biswas et al., 2022). وقد توصل Sohn (2016) إلى أن أنشطة إدارة الأرباح الانتهازية للمديرين تتأثر بدرجة القابلية للمقارنة المحاسبية لشركاتهم مع الشركات الأخرى حيث وجد ان زيادة القابلية للمقارنة تجعل المديرين يقومون بزيادة ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية ويخفضون من ممارسات إدارة الأرباح الانتهازية باستخدام الاستحقاقات. كما تساعد القابلية للمقارنة للقوائم المالية أصحاب المصلحة في تحديد أوجه التشابه والاختلاف الاقتصادية بين الشركات داخل الصناعة، فضلاً عن تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات من خلال الحد من عدم اليقين المرتبط بمقارنة الأحداث الاقتصادية المتشابهة التي يتم الإفصاح عنها بشكل مختلف، مما يحسن من جودة معلومات القوائم المالية (De Franco et al., 2011).

وفقاً للإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB فإن القابلية للمقارنة تسهم في زيادة منفعة القوائم المالية بالنسبة لمتخذي القرار، حيث ينص المفهوم رقم ٨ الصادر عن FASB في عام ٢٠١٠ أن المعلومات الخاصة بالشركة تكون أكثر فائدة للمستثمرين عندما يمكنهم مقارنة تلك المعلومات مع الشركات الأخرى، وذلك لأنه يجب على المستثمرين تقييم الفرص البديلة في أسواق الأسهم وستكون هذه المقارنة صعبة في ظل عدم توافر قوائم مالية قابلة للمقارنة (FASB, 2010). وقد زاد اهتمام مستخدمي التقارير المالية بقابلية القوائم المالية

للمقارنة في الأونة الخيرة نتيجة لحاجتهم إليها لتقييم البدائل المتاحة خاصة في ظل ارتفاع تكاليف إعادة معالجة المعلومات (De Franco et al., 2011). وتتبع أهمية القابلية للمقارنة من مدي حاجة المستثمرين ومستخدمي التقارير المالية الآخرين إلى قوائم مالية قابلة للمقارنة، حتى يتمكنوا من مقارنة المعلومات المحاسبية للشركة عبر الفترات الزمنية المتعاقبة ويستطيعوا التعرف على اتجاهات الموقف المالي والأداء لتلك الوحدة الاقتصادية، وكذلك مقارنته مع الوحدات الاقتصادية الأخرى، مما يحسن من جودة قراراتهم الاستثمارية والتمويلية (دسوقي، ٢٠٠٨). كما أن زيادة القابلية للمقارنة للقوائم المالية تحسن الشفافية وتقلل من تكلفة معالجة المعلومات، وتقلل من عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمساهمين، حيث أن زيادة القابلية للمقارنة للقوائم المالية يمكن المستثمرين من فهم أداء الشركة بشكل أفضل، وبالتالي يحسن من قدرتهم على الإشراف الرقابة على قرارات الاستثمار للمديرين (Cheng and Wu, 2018). بالإضافة لما سبق، تزيد القابلية للمقارنة من جودة وشفافية بيئة المعلومات، وبالتالي تمكن المستثمرين والمحللين والمراجعين والمستثمرين من مراقبة السلوك الإداري (De Franco et al., 2011). كما تزيد القابلية للمقارنة من قدرة مستخدمي القوائم المالية على تقييم أداء الشركة بالمقارنة مع مثيلاتها في الصناعة من خلال تسليط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف (FASB, 2018). وتسهم القابلية للمقارنة في تخفيض الاعتماد على المعلومات الخاصة، حيث تعمل المعلومات التي يتم الحصول عليها من الشركات النظيرة بمثابة بديل للمعلومات التي يمكن الحصول عليها من الأطراف الداخلية، ومن ثم فإن زيادة القابلية للمقارنة تسهم في زيادة قيمة المعلومات العامة وتحسن بيئة معلومات الشركة (الصاوي، ٢٠١٩). كما أن زيادة القابلية للمقارنة يخفض من عدم التأكد بشأن تقييم الأداء، ويزيد من كمية وجودة المعلومات مما يخفف من قيود التمويل الخارجية للشركات (Habib et al., 2017)

وتعد القابلية للمقارنة للقوائم المالية هامة بالنسبة للمستثمرين والمنظمين وواضعي المعايير المحاسبية، حيث تساعد القابلية للمقارنة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة وتقييم الفرص المستقبلية للشركة مقارنة بفرص

الشركات المماثلة مما يسهم في تقييم أداء الشركات بشكل أفضل ومن ثم تسهم في التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، كما تعد القابلية للمقارنة أحد الأسباب الرئيسية وراء تطوير المعايير المحاسبية، حيث تسعى المعايير المحاسبية إلى تقيد الخيارات المحاسبية المتاحة للمديرين بما يدعم القابلية للمقارنة بين الشركات المماثلة اقتصاديًا وذات نماذج الأعمال المتشابهة (الصاوي، ٢٠١٩). وتعتمد قرارات الاستثمار والإقراض في الأساس على تقييم الفرص البديلة، ولا يمكن مقارنة الفرص البديلة بشكل منطقي إذا كانت المعلومات المتاحة غير قابلة للمقارنة، حيث تساعد القابلية للمقارنة المحللين في استخلاص استنتاجات مفيدة بشأن أوجه التشابه والاختلاف الاقتصادية عبر الشركات المماثلة وفهم كيفية تأثير الأحداث الاقتصادية على أداء الشركات بشكل أفضل، هذا فضلاً عن أن الشركات المتشابهة تمثل معايير جيدة لبعضها البعض مما يسهم في تخفيض مقدار الجهد الذي يبذله المحللون في فهم وتحليل قوائمهم المالية (Habib et al., 2017).

ويخلص الباحث مما سبق أن القابلية للمقارنة للقوائم المالية تعد أحد أهم الخصائص النوعية المعززة للمعلومات المحاسبية والتي تسهم في زيادة فائدة ومنفعة المعلومات المحاسبية من خلال مساعدة مستخدمي التقارير المالية على مقارنة المعلومات المحاسبية بين الشركات وتحديد أوجه التشابه والاختلاف فيما بينهما، مما يحسن من جودة قراراتهم الاستثمارية والتمويلية.

وتتمثل أهم محددات القابلية للمقارنة للقوائم المالية على سبيل المثال لا الحصر في هيكل الملكية، وأليات الحوكمة، والمعايير المحاسبية (الصاوي، ٢٠١٩؛ أبو العلا، ٢٠٢١). أما عن مقاييس القابلية للمقارنة للقوائم المالية، فهناك مدخلين للقياس: أولاً: مقاييس تعتمد على المدخلات: ويطلق عليه البعض مداخل قياس تعتمد على المؤشرات. ثانياً: مقاييس تعتمد على المخرجات: أي معلومات التقارير المالية وخاصة معلومات الأرباح (علي، ٢٠٢٢). ويعتبر نموذج (De Franco et al. (2011 من أشهر النماذج القياسية وأكثرها استخداماً من قبل الدراسات السابقة لقياس القابلية للمقارنة وهو يعد من المقاييس

التي تعتمد على مخرجات نظام التقرير المالي (بيانات القوائم المالية) وليس التقديرات والمؤشرات (Cheng and Wu, 2018; Imhof et al., 2017; Habib et al., 2017; Biswas et al., 2022) ويعتمد نموذج De Franco et al. (2011) على تعريف النظام المحاسبي باعتباره وسيلة لترجمة الأحداث الاقتصادية إلى قوائم مالية، ومن ثم يمكن اعتبار القوائم المالية دالة في كل من الأحداث الاقتصادية والنظام المحاسبي الذي يقوم بمعالجة تلك الأحداث لإنتاج القوائم المالية المفصح عنها.

٣-٧ - استقراء وتحليل العلاقة بين مراحل دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية:

لقد اهتمت الأدبيات المحاسبية خلال الفترة الأخيرة بدراسة تأثير دورة حياة الشركة، حيث يتوقع أن تؤثر مراحل دورة حياة الشركة على الأداء المالي وجودة التقارير المالية للشركات (Zimmerman, 2013). وعلى الرغم من أن الشركات في جميع مراحل دورة الحياة مطالبة بالامتثال لنفس معايير المحاسبة المالية، إلا أن أهمية المعلومات المحاسبية تختلف خلال مرحلة دورة حياة الشركة، فعلى سبيل المثال، فإن الشركات خلال مرحلة التقديم تتميز بانخفاض حجم الأصول وانخفاض الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية أو سلبيتها، في حين أن زيادة حجم الأصول الملموسة وغير الملموسة خلال مرحلة النمو تسهم في نمو المبيعات وزيادة الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية، ومن ناحية أخرى، فإن الشركات في مرحلة النضوج تتميز بضخامة حجم أصولها كما أنها تعمل في بيئة تشغيلية أكثر استقراراً، مما يسهم في استقرار معدلات الأرباح والتدفقات النقدية، وعلى النقيض تقوم الشركات في مرحلة التذبذب والتدهور بزيادة أنشطة الاستثمار والبحث والتطوير في محاولة لعدم الخروج من السوق (Habib & Hasan, 2019). كما أن الشركات التي تواجه منافسة شديدة من غير المرجح أن تنتج قوائم مالية قابلة للمقارنة بسبب المخاوف بشأن الإفصاح عن معلومات الملكية (Imhof et al., 2022). ونتيجة لذلك فليس من

المستغرب اهتمام الدراسات المحاسبية الحديثة بتحليل ودراسة أثر دورة حياة الشركة على أهمية ومنفعة المعلومات المحاسبية.

وقد تناولت عديد من الدراسات السابقة تحليل المنافع المترتبة على زيادة القابلية للمقارنة للقوائم، وتوصلت إلى أدلة تجريبية على أن زيادة القابلية للمقارنة للقوائم المالية تخفض من تكلفة الملكية (Imhof et al., 2017)، وتكلفة الاقتراض (Kim et al., 2013)، وتحسن من كفاءة سوق رأس المال الداخلي (Cheng and Wu, 2018)، وتساعد المستثمرين على التنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة بشكل أفضل، وذلك من خلال زيادة قدرة العوائد الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، هذا فضلاً عن أن القابلية للمقارنة للقوائم المالية تحسن من المحتوى المعلوماتي لعوائد الأسهم، مما يساعد المحللين الماليين على إنتاج المزيد من المعلومات الخاصة بالشركة (بدلاً من المعلومات على مستوى السوق / الصناعة)، ويخفض من تكاليف جمع ومعالجة المعلومات الخاصة بالشركة (Choi et al., 2019).

وعلى الرغم من تعدد المنافع المترتبة على زيادة القابلية للمقارنة للقوائم، فإن هناك ندرة في الدراسات التي تتناول المحددات والعوامل المؤثرة على القابلية للمقارنة للقوائم المالية، فعلى سبيل المثال، توصل (Endrawes et al., 2018) إلى أن خصائص لجنة المراجعة الفعالة مثل حجم واستقلالية لجنة المراجعة تحسن من القابلية للمقارنة للقوائم المالية. كما توصل (Francis et al., 2014) إلى أن أسلوب المراجعة يحسن من القابلية للمقارنة، حيث وجد أن خضوع شركتين في نفس الصناعة للمراجعة من قبل واحد من مكاتب المراجعة الكبار Big 4 سيكون لهما نفس هيكل الأرباح والاستحقاقات، مما يزيد من القابلية للمقارنة للأرباح فيما بينهما بالمقارنة بالشركات الأخرى في نفس الصناعة والتي تم مراجعتها من قبل مكاتب مراجعة مختلفة نظراً لاختلاف أسلوب المراجعة. واستناداً إلى نظرية الشرعية legitimacy theory يشير (De Franco et al., 2022) إلى أن المديرين يحاولون اكتساب الشرعية لاستراتيجياتهم من خلال محاكاة استراتيجيات وسياسات الشركات الأكبر والأكثر رسوخاً أقرانهم في الصناعة، حيث تساعد زيادة القابلية للمقارنة مع

الشركات الرائدة في الصناعة المديرين على اكتساب الشرعية ويتضح ذلك من خلال انخفاض تشتت توقعات المحللين وانخفاض احتمال دوران المدير التنفيذي في المستقبل. وامتدادًا للدراسات السابقة تسعى الدراسة الحالية إلى تقديم أدلة تجريبية بشأن تأثير دورة حياة الشركة على القابلية للمقارنة للقوائم المالية حيث يتوقع أن تزيد القابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركات الموجودة في مرحلة النضوج في نفس الصناعة مقارنةً بالشركات مثيلتها في نفس الصناعة ولكنها في مرحلة مختلفة من مراحل دورة حياة الشركات.

وقد توصلت العديد من الدراسات السابقة إلى أدلة تجريبية على أن مراحل دورة حياة الشركة تؤثر على نتائج الشركة، فعلى سبيل المثال، توصلت الدراسات إلى أن مراحل دورة حياة الشركات المختلفة تؤثر على مدى استجابة سوق الأوراق المالية للمعلومات المحاسبية (Anthony and Ramesh, 1992)، سلوك المخاطرة (Habib and Hasan, 2017)، التهرب الضريبي (Hasan et al., 2017)، والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات حيث أن قاعدة الموارد والمزايا التنافسية للشركات في مرحلة النضوج تسمح لها بالاستثمار في الأنشطة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية أكثر من الشركات في المراحل الأخرى من دورة حياة الشركة (Hasan and Habib, 2017). هذا بالإضافة إلى أن الشركات في المراحل الأولى من دورة حياة الشركات تقوم بتنويع الاستراتيجيات والفرص الاستثمارية حتى تضمن البقاء طويل الأجل حتى وإن كان ذلك على حساب ضعف الأداء المالي في الأجل القصير، وهذا يزيد من عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والمديرين للشركات في مراحل التقديم والنمو، وهذا يجعل تلك الشركات أقل احتمالاً أن يتابعها المحللين الماليين (Biswas et al., 2022).

وعلى الرغم من تناول العديد من الدراسات تأثير دورة حياة الشركات إلا أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت تأثير المراحل المختلفة لدورة حياة الشركة على سلوك وجودة الإفصاح، وذلك على الرغم من توصل البعض إلى أن سلوك وجودة الإفصاح يختلف باختلاف مراحل دورة حياة الشركة، فعلى سبيل

المثال، توصل (Hansen et al. (2018 إلى أن التحفظ غير المشروط يقل خلال دورة حياة الشركة، كما توصل (Krishnan et al. (2021 إلى أن جودة التقارير المالية تكون منخفضة اثناء مراحل التقديم والنمو والتدهور بالمقارنة بمرحلة النضوج في دورة حياة الشركة.

وتؤثر مراحل دورة حياة الشركة على القابلية للمقارنة نتيجة لاختلاف مستوى عدم تماثل المعلومات خلال المراحل المختلفة لدورة حياة الشركة، فعلي سبيل المثال، فإن الشركات في مرحلة التقديم عادةً ما تكون صغيرة نسبيًا وغير معروفة وأقل متابعة من قبل المحللين والمستثمرين مما يؤدي إلى زيادة عدم تماثل المعلومات، في حين أن الشركات في مرحلة النضوج عادةً ما تكون معروفة للمستثمرين ويتبعها المحللون عن كثب، مما يحد من عدم تماثل المعلومات (Biswas et al., 2022). وهذا يتفق مع نتائج دراسة (Vorst and Yohn (2020 حيث توصل إلى أن أزواج الشركات في نفس مرحلة دورة الحياة تكون أكثر قابلية للمقارنة محاسبيًا كما أنها تتشابه في مستوى عوائدها وأدائها التشغيلي واستثماراتها بالمقارنة مع أزواج الشركات التي تكون في مراحل مختلفة من دورة حياة الشركات. حيث تشير القابلية للمقارنة للقوائم المالية إلى درجة التشابه في الخيارات المحاسبية بين شركتين أو أكثر، أو بمعنى آخر العلاقة بين عنصرين أو أكثر من المعلومات، حيث أن زيادة القابلية للمقارنة تنعكس في زيادة جودة المعلومات التي تمكن المستخدمين من تحديد أوجه التشابه والاختلاف في الأداء المالي لشركتين، وعلى الرغم من أن العوامل الاقتصادية المشتركة للشركات في نفس الصناعة تؤثر بطريقة مماثلة وبالتالي تزيد من القابلية للمقارنة إلا أن العوامل الخاصة بالشركة، مثل الخصائص المالية أو التشغيلية وأنظمة الإفصاح، قد تقلل من القابلية للمقارنة (Habib et al., 2017)، وهذا يجعل نتوقع أن تؤثر المرحلة التي تمر بها الشركة من مراحل دورة حياة الشركة على القابلية للمقارنة للقوائم المالية نتيجة لاختلاف خصائص الشركة باختلاف مرحلة دورة حياة الشركة.

وتشير نظرية دورة حياة الشركة إلى أن الشركات تمر بسلسلة من التطورات التي يمكن التنبؤ بها، كما تختلف الموارد والقدرات والاستراتيجيات والهيكل اختلافًا كبيرًا أثناء

مراحل التطور، وهذا الاختلاف بين مراحل دورة حياة الشركات يقدم حوافز متباينة للمديرين بشأن زيادة القابلية للمقارنة للقوائم المالية، وبالمثل فإن المستثمرين في كل مرحلة من مراحل دورة حياة الشركة لديهم توقعات مختلفة واحتياجات مختلفة بشأن القوائم المالية القابلة للمقارنة (Biswas et al., 2022). ونتيجة لما سبق، فإننا نتوقع أن تفصح الشركات في مرحلة النضوج عن قوائم مالية أكثر قابلية للمقارنة عن الشركات في المراحل الأخرى من دورة الحياة وذلك للأسباب التالية: (١) تتمتع الشركات في مرحلة النضوج بربحية ثابتة نسبياً وتدفقات نقدية أقل تقلباً، هذا فضلاً عن أنها تعمل في بيئة أكثر استقراراً (Dickinson, 2011; Habib and Hasan, 2019; Hasan and Habib, 2017) وهذا يجعل من السهل على مديري الشركات في مرحلة النضوج تقدير الإيرادات والمصروفات المستقبلية التي تعكس الظروف الاقتصادية الفعلية مما يحسن القابلية للمقارنة للقوائم المالية (Biswas et al., 2022). (٢) تكون الهياكل التنظيمية للشركات في مرحلة النضوج أكثر رسمية نسبياً، كما أن لديها موظفين ذوي خبرة ومهارة وعلى مستوى عالي من التدريب (Biswas et al., 2022). (٣) تمتلك الشركات في مرحلة النضوج هياكل رقابة داخلية متقدمة مما يحسن من جودة التقارير المالية (Krishnan et al., 2021). وتساعد الخصائص السابقة المديرين في تقدير القيم المالية للأنشطة الاقتصادية بدقة واختيار السياسات المحاسبية التي تتماشى مع ممارسات الصناعة، مما يزيد القابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركات الناضجة (Biswas et al., 2022).

وعلى النقيض، فإنه من المرجح أن تنخفض القابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركات في مرحلتها التقديم والنمو، حيث تعاني الشركات في مرحلة التقديم من عدم القدرة على التنبؤ بالإيرادات والتكاليف المستقبلية، هذا فضلاً عن أن الشركات في مرحلة التقديم لا تزال تقوم بتطوير ممارسات وعمليات الشركة والأنظمة والهياكل التنظيمية وتدريب الموظفين، هذا بالإضافة إلى أن الموارد النقدية والقدرة التكنولوجية والإدارية المحدودة لدى الشركات في مرحلة التقديم تعيق تنفيذ أنظمة محاسبية جيدة وهياكل رقابة داخلية فعالة (Biswas et al., 2022). كما تتمتع الشركات في مرحلة النمو بهيكل تنظيمي معقد يهدف إلى الابتكار والنمو والتنوع (Dickinson, 2011)،

ونتيجة لذلك فإنها تواجه صعوبات في إنشاء وصيانة أنظمة معلومات محاسبية سليمة (Biswas et al., 2022). لذلك فإنه من المتوقع أن تكون القابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركات في مرحلتي التقديم والنمو أقل من الشركات في مرحلة النضوج.

وفي نفس السياق يتوقع أيضًا أن تتخفف القابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركات في مرحلتي التذبذب والتدهور، حيث تعاني الشركات في مرحلة التذبذب من انخفاض هوامش الربح أو تحقيق خسائر، فضلًا عن انخفاض الكفاءة (Hasan and Cheung, 2018)، كما تواجه الشركات في مرحلة التدهور احتمالًا مرتفعًا نسبيًا للخروج من السوق بسبب عدم كفاءتها الداخلية وتقدم التكنولوجيا والمنتجات ومفاهيم الأعمال والاستراتيجيات الإدارية بمرور الوقت (Habib & Hasan, 2017). ونتيجة لما سبق فإنه يتوقع أن تكون القابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركات في مرحلة النضوج أعلى من الشركات في جميع مراحل دورة حياة الشركة الأخرى.

كما توصل (Krishnan et al. (2021 إلى أن الشركات في مرحلة التقديم يكون لديها حافز للانخراط في تقارير مالية احتيالية من أجل البقاء، كما أن الشركات في مرحلة التدهور يكون لديها الحافز للتلاعب بالأرباح لإخفاء أي ضائقة مالية تتعرض لها، ومن ناحية أخرى، فإن الشركات في مرحلة النمو قد تعاني من بعض نقاط الضعف في هيكل الرقابة الداخلية مما يجعلها عرضة لإعادة صياغة القوائم المالية، وذلك على عكس الشركات في مرحلة النضوج التي تتمتع باستقرار الأرباح والتدفقات النقدية وتمتلك نظم رقابة داخلية متقدمة، لذلك فإن العلاقة بين دورة حياة الشركة وجودة التقارير المالية تأخذ شكل حرف U مما يشير إلى أن جودة التقارير المالية تكون أعلى في مرحلة النضوج بخلاف مراحل التقديم والنمو والتذبذب والتدهور. وفي نفس السياق، هدفت دراسة (Biswas et al. (2022 تحليل ما إذا كانت القابلية للمقارنة للقوائم المالية تختلف بين الشركات في مرحلة النضوج من دورة حياتها والشركات في المراحل الأخرى من دورة حياتها، وما إذا كان عدم تماثل المعلومات ومشكلات الوكالة تحد من قوة العلاقة بين القابلية للمقارنة ومراحل دورة حياة الشركات، وذلك

تحليل العلاقة بين دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية في ظل التأثير المعدل ...

د. محمد سامي سلامة خلف

بالتطبيق على عينة كبيرة من الشركات الأمريكية خلال الفترة ١٩٨٧-٢٠١٩. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات في مرحلة النضوج تميل إلى إنتاج قوائم مالية قابلة للمقارنة عن الشركات مثيلتها في نفس الصناعة، خاصةً في ظل زيادة عدم تماثل المعلومات.

ويخلص الباحث من مما سبق إلى أن مراحل دورة حياة الشركة تؤثر على مستوى القابلية للمقارنة للقوائم المالية نتيجة لاختلاف مستوى عدم تماثل المعلومات خلال المراحل المختلفة لدورة حياة الشركة، ونتيجة لزيادة المنافع المترتبة على زيادة القابلية للمقارنة للقوائم المالية - والتي من أهمها زيادة جودة بيئة المعلومات وتقليل تكاليف الحصول على المعلومات - ونتيجة أيضًا لندرة الدراسات السابقة التي تتناول بالتحليل والدراسة محددات تحسين القابلية للمقارنة للقوائم المالية في الدول النامية وخاصة مصر، قام الباحث باشتقاق الفرض الأول للبحث للتحقق من وجود واتجاه العلاقة بين مراحل دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية في الشركات المساهمة المصرية، ونظرًا لأن نتائج معظم الدراسات السابقة تشير إلى أن مستوى جودة التقارير المالية والقابلية للمقارنة للقوائم المالية تكون أعلى في مرحلة النضوج بالمقارنة بمراحل دورة حياة الشركة الأخرى (e.g. Biswas et al., 2022; Krishnan et al., 2021) فإنه يمكننا صياغة الفرض الرئيسي الأول في صورة الفرض البديل على النحو التالي:

H_1 : توجد علاقة تأثيرية معنوية موجبة بين مرحلة النضوج في دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركات المساهمة غير المالية المصرية.

٧-٤ - الأثر المعدل لعدم تماثل المعلومات للعلاقة بين مراحل دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية:

يشير عدم تماثل المعلومات إلى التباين في حجم المعلومات ونوعيتها وتوقيت الإفصاح عنها بين جميع الأطراف المتعاملة مع الشركة سواء أطراف داخلية أو خارجية مما يؤثر بالسلب على كفاءة الأسواق المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، وهذا يعني أن عدم تماثل المعلومات هو سلوك غير أخلاقي يشير إلى حيازة أحد الأطراف معلومات على عكس الأطراف الأخرى مما يجعله يحقق مكاسب أو عوائد غير عادية، ويجب ملاحظة أن عدم تماثل المعلومات لا يكون بين الأطراف الداخلية والخارجية فقط بل قد يكون عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الخارجية فقط من خلال حيازة بعد الأطراف الخارجية على معلومات غير متاحة للأطراف الأخرى نتيجة لعلاقتهم مع الأطراف الداخلية (أحمد، ٢٠٢١). وتلعب المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية دورًا هامًا في الحد من عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية بين المستثمرين وإدارة الشركة أو بين المستثمرين أنفسهم، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن القضاء على عدم تماثل المعلومات بالكامل ولكن يمكن أن تخفض المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية من عدم تماثل المعلومات إلى أدنى حد ممكن (حماد وآخرون، ٢٠١٧). ويترتب على زيادة عدم تماثل المعلومات عديد من الآثار السلبية التي تضر بالشركة وبكفاءة سوق الأوراق المالية، ومن أهم تلك الآثار السلبية هو زيادة تكلفة التمويل وانخفاض قيمة الشركة والتوجيه الخاطئ للاستثمارات وانخفاض سيولة السوق نتيجة لصعوبة وصول أصحاب المصلحة على المعلومات المحاسبية الملائمة والكافية والتي تمكنهم من مراقبة سلوك الإدارة والحد من ممارسات إدارة الأرباح (أحمد، ٢٠٢١).

وتؤثر مراحل دورة حياة الشركة على القابلية للمقارنة نتيجة لاختلاف مستوي عدم تماثل المعلومات خلال المراحل المختلفة لدورة حياة الشركة، فعلى سبيل المثال، فإن الشركات في مرحلة التقديم عادةً ما تكون صغيرة نسبيًا وغير معروفة وأقل متابعة من قبل المحللين والمستثمرين مما يؤدي إلى زيادة عدم تماثل

المعلومات، في حين أن الشركات في مرحلة النضوج عادةً ما تكون معروفة للمستثمرين ويتبعها المحللون عن كثب، مما يحد من عدم تماثل المعلومات (Biswas et al., 2022). وهذا يتفق مع نتائج دراسة Vorst and Yohn (2020) حيث توصل إلى أن أزواج الشركات في نفس مرحلة دورة الحياة تكون أكثر قابلية للمقارنة محاسبيًا كما أنها تتشابه في مستوي عوائدها وأدائها التشغيلي واستثماراتها بالمقارنة مع أزواج الشركات التي تكون في مراحل مختلفة من دورة حياة الشركات. وهذا يجعلنا نتوقع أن تؤثر المرحلة التي تمر بها الشركة من مراحل دورة حياة الشركة على القابلية للمقارنة للقوائم المالية نتيجة لاختلاف مستوى عدم تماثل المعلومات خلال مراحل دورة حياة الشركة.

ومن المتوقع أن ينخفض مستوى عدم تماثل المعلومات للشركات في مرحلة النضوج، حيث تتمتع الشركات في مرحلة النضوج بالتواجد لفترة طويلة في السوق مما يجعلها محل نظر ومتابعة من قبل المحللين والمستثمرين، وهذا يجعلها تزيد من حجم الإفصاح والقابلية للمقارنة للقوائم المالية مما يحسن من بيئة المعلومات ويحد من مشاكل عدم تماثل المعلومات، حيث أن زيادة القابلية للمقارنة بين الشركات تسمح للمحللين بعمل استنتاجات حول أوجه التشابه والاختلاف الاقتصادية بين الشركات المماثلة، هذا فضلاً عن أن الشركات في مرحلة النضوج تفصح عن قوائم مالية قابلة للمقارنة مما يحسن من جودة وشفافية بيئة المعلومات، ثم يخفض تكاليف الحصول على المعلومات الخاصة بالنسبة للمحللين الماليين (Biswas et al., 2022). ومن ناحية أخرى، فإن الشركات في مرحلة النضوج لديها هياكل رقابة داخلية متقدمة تسهم في زيادة جودة بيئة المعلومات، ويزيد من ثقة المستثمرين في جودة القوائم المالية (Krishnan et al., 2021)، ونتيجة لما سبق، فإننا نتوقع أن تفصح الشركات في مرحلة النضوج عن قوائم مالية قابلة للمقارنة بسبب زيادة جودة بيئة المعلومات وانخفاض عدم تماثل المعلومات.

وعلى النقيض، فإننا نتوقع تنخفض القابلية للمقارنة للشركات في مراحل دورة حياة الشركة الأخرى. فعل سبيل المثال فإن الشركات في مرحلة التقديم تعاني من ارتفاع تكاليف رأس المال وعدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية وعائدات الأسهم (Habib & Hasan, 2017; Hasan & Habib, 2017)، وضعف هياكل الرقابة الداخلية (Krishnan et al., 2021)، وهذا يؤثر سلبياً على بيئة المعلومات ويزيد من عدم تماثل المعلومات ويخفض القابلية للمقارنة للقوائم المالية (Biswas et al., 2022). وعلى الرغم من أن الشركات في مرحلتي التقديم والنمو لديها احتياجات تمويلية مرتفعة (Dickinson, 2011)، إلا أنها تعاني من ارتفاع تكلفة رأس المال نتيجة لزيادة عدم تماثل المعلومات (Hasan et al., 2015)، وهذا يشجع الشركات في مرحلتي التقديم والنمو على زيادة القابلية للمقارنة للقوائم المالية إلا أن زيادة عدم تماثل المعلومات ووجود نقاط ضعف في هياكل الرقابة الداخلية في هذه الشركات يعيق تحقيق ذلك. ويخلص الباحث مما سبق، إلى أن تأثير مراحل دورة حياة الشركة على القابلية للمقارنة للقوائم المالية يختلف نتيجة لاختلاف مستوي عدم تماثل المعلومات خلال المراحل المختلفة من دورة حياة الشركة. ونتيجة لذلك قمنا باشتقاق فرض البحث الثاني للتحقق من الأثر المعدل لعدم تماثل المعلومات على العلاقة بين مراحل دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية، ويمكننا صياغة الفرض الثاني للدراسة في صورة الفرض التالي:

H₂: مستوي عدم تماثل المعلومات يعدل العلاقة بين مرحلة النضوج في دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركات المساهمة غير المالية المصرية.

تحليل العلاقة بين دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية في ظل التأثير المعدل ...

د. محمد سامي سلامة خلف

٥-٧- الدراسة التطبيقية:

يتناول هذا الجزء النقاط التالية: هدف الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة؛ متغيرات الدراسة وكيفية قياس المتغيرات؛ إجراءات اختبار فروض الدراسة؛ ونتائج الدراسة التطبيقية.

١-٥-٧- هدف الدراسة التطبيقية:

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار مدى صحة الفرضين اللذان تم التوصل إليهما في الدراسة النظرية في ظل بيئة الممارسة العملية في جمهورية مصر العربية، والتي تتناول العلاقة بين مراحل دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية والتأثير المعدل لمستوى عدم تماثل المعلومات على تلك العلاقة في الشركات المساهمة غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، ويمكن صياغة فرضي البحث الرئيسيين في صورة الفرض البديل كالتالي:

H_1 : توجد علاقة تأثيرية معنوية موجبة بين مرحلة النضوج في دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركات المساهمة غير المالية المصرية.

H_2 : مستوي عدم تماثل المعلومات يعدل العلاقة بين مرحلة النضوج في دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركات المساهمة غير المالية المصرية.

٢-٥-٧- مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٩، وذلك لتجنب الفترات السابقة التي شهدت فيها مصر ظروف عدم استقرار سياسي واقتصادي، وكذلك تجنب الفترات اللاحقة لتجنب التأثير الاقتصادي لجائحة كورونا، وتم اختيار عينة من هذه الشركات تتوافر فيها الشروط التالية: (١) تنتهي السنة المالية للشركة في ٣١ ديسمبر من كل عام. (٢) توافر البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة. (٣) أن تكون الشركة مقيدة بالبورصة المصرية خلال فترة الدراسة وألا تكون قد تعرضت إلى الشطب والاندماج أو التوقف. (٤) استبعاد شركات القطاع المالي. ولقد تم أخذ عينة مكونة من (٦٠) شركة من الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية تنتمي إلى ثماني قطاعات مختلف كما هو موضح في جدول رقم (١) ملاحق، وذلك خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩.

٣-٥-٧- توصيف وقياس متغيرات الدراسة والنموذج الإحصائي المستخدم:

يتضح من فرضي الدراسة أن متغيرات الدراسة تتمثل في:

المتغير التابع: القابلية للمقارنة للقوائم المالية: وسيتم قياسه من خلال نموذج De Franco et al. (2011) وهو من أشهر النماذج القياسية وأكثرها استخدامًا من قبل الدراسات السابقة لقياس القابلية للمقارنة للقوائم المالية وهو يعتمد على تعريف النظام المحاسبي باعتباره وسيلة لترجمة الأحداث الاقتصادية إلى قوائم مالية، ومن ثم يمكن اعتبار القوائم المالية دالة في كل من الأحداث الاقتصادية والنظام المحاسبي الذي يقوم بمعالجة تلك الأحداث لإنتاج القوائم المالية المفصح عنها، كما هو موضح في النموذج التالي:

$$\text{Financial Statements}_i = f_i (\text{Economic Events}_i)$$

حيث تعبر f_i عن النظام المحاسبي للشركة (i) ونظرا لأن رقم الربح المحاسبي يعد أهم الأرقام المحاسبية في القوائم المالية فيمكن اعتباره مؤشر عن القوائم المالية، في

تحليل العلاقة بين دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية في ظل التأثير المعدل ...

د. محمد سامي سلامة خلفه

حين تعد عوائد الأسهم أفضل مؤشر عن الأحداث الاقتصادية، ونتيجة لذلك قام De Franco et al. (2011) بصياغة نموذج انحدار يعبر عن النموذج السابق كالتالي:

$$Earnings_{it} = \alpha_i + \beta_i Return_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

حيث:

$Earnings_{it}$: مؤشر يعبر عن القوائم المالية ويتم قياسه بصافي الربح السنوي قبل خصم العناصر الاستثنائية مقسومًا على القيمة السوقية لحقوق الملكية للشركة (i) عن السنة (t).

$Return_{it}$: مؤشر يعبر عن الأحداث الاقتصادية ويتم قياسه من خلال عائد السهم¹ للشركة (i) خلال السنة (t).

α_i ، β_i : المعلمات المقدرة للنموذج المحاسبي للشركة (i) خلال السنة (t) والتي يتم حسابها من خلال إجراء تحليل الانحدار بين أرباح الشركة (i) وعوائد أسهمها خلال أربع سنوات وهي سنة القياس السنة (t) والسنوات الثلاث السابقة لها. فعلى سبيل المثال لتقدير المعلمات (α_i ، β_i) للشركة (i) عن السنة (٢٠١٩) يتم إجراء تحليل الانحدار كما في المعادلة (١) بين الأرباح وعوائد الأسهم خلال السنوات (٢٠١٦ حتى ٢٠١٩).

وبنفس الطريقة يتم تقدير معلمات النموذج المحاسبي للشركات في نفس الصناعة داخل العينة، ويعد تقدير معلمات النموذج المحاسبي لشركات الصناعة هو الخطوة الأولى لنموذج (De Franco et al. (2011).

¹ عائد السهم = {سعر السهم في نهاية السنة (t) - سعر السهم في بداية السنة (t)} / سعر السهم في بداية السنة (t)

تحليل العلاقة بين دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية في ظل التأثير المعدل ...

د. محمد سامي سلامة خلفه

الخطوة الثانية: لمعرفة مدى تشابه أو اختلاف النظام المحاسبي للشركتين في نفس الصناعة يتم تثبيت رقم الحدث الاقتصادي (عائد السهم) والخاص بالشركة (i) وتقدير أرباح باقي الشركات في الصناعة باستخدام معلمات النموذج المحاسبي الخاص بكل شركة وعائد السهم الخاص بالشركة (i)، وذلك من خلال تطبيق المعادلتين التاليتين:

$$E (Earnings)_{iit} = \hat{\alpha}_i + \hat{\beta}_i Return_{it} \quad (2)$$

$$E (Earnings)_{ijt} = \hat{\alpha}_j + \hat{\beta}_j Return_{it} \quad (3)$$

حيث:

$E (Earnings)_{iit}$: تعبر عن الأرباح المقدرة للشركة (i) عن السنة (t) باستخدام عائد السهم للشركة (i) عن السنة (t) ومعلمات النموذج المحاسبي (α_i, β_i) للشركة (i) عن السنة (t).

$Return_{it}$: يعبر عن عائد السهم للشركة (i) عن السنة (t).

$E (Earnings)_{ijt}$: يعبر عن الأرباح المقدرة لأحدي شركات العينة في نفس الصناعة (j) باستخدام عائد السهم للشركة (i) عن السنة (t) ومعلمات النموذج المحاسبي الخاص بكل شركة في نفس الصناعة (α_j, β_j) خلال السنة (t) والذين تم تقديرهما لكل شركة على حدة كما فعلنا في نموذج الانحدار رقم (1) للشركة (i).

الخطوة الثالثة: لقياس مستوي القابلية للمقارنة للشركة (i) عن السنة (t) يتم احتساب متوسط القيم المطلقة للفروق بين الأرباح المقدرة للشركة (i) عن السنة (t) وبين الأرباح المقدرة لأحدي شركات العينة في نفس الصناعة (j)، وذلك من خلال تطبيق المعادلة التالية:

$$CompAcc_{ijt} = -1/t \sum_t |E (Earnings)_{iit} - E (Earnings)_{ijt}|$$

حيث:

تحليل العلاقة بين دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية في ظل التأثير المعدل ...

د. محمد سامي سلامة خلف

$CompAcc_{ijt}$: مؤشر يعبر عن مستوي القابلية للمقارنة بين الشركة (i) عن السنة (t) وبين شركات العينة في نفس الصناعة (j)، وحيث أنه كلما انخفضت القيم المطلقة للفروق فإن هذا يدل على زيادة القابلية للمقارنة، فإنه يتم ضرب المعادلة $1 - x$ حتي تشير القيم الأكبر (الأقل سالبية) إلى ارتفاع مستوي القابلية للمقارنة للقوائم المالية، كما تم ضرب المعادلة $1/t$ حيث تعبر t عن عدد الفترات المستخدمة لتقدير معالم النظام المحاسبي لكل شركة وهي 4 سنوات في دراستنا الحالية.

باقي المتغيرات كما سبق شرحها.

الخطوة الرابعة: يتم تطبيق نفس الخطوات السابقة للشركة (i) مع جميع شركات العينة في نفس الصناعة (j) للحصول مؤشر للقابلية للمقارنة للقوائم المالية بين الشركة (i) وبين كل شركة من شركات العينة في نفس الصناعة على حدة.

الخطوة الخامسة: يتم ترتيب القيم المطلقة وأخذ الوسيط كمؤشر عن القابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركة (i) خلال السنة (t).

ويتم تطبيق نفس الخطوات السابقة للشركة (i) خلال سنوات الدراسة، وبالمثل يتم تطبيق نفس الخطوات السابقة لجميع الشركات في نفس الصناعة لكل سنة على حدة خلال سنوات الدراسة، ويتم تطبيق ذلك أيضا على جميع الشركات في كل صناعة على حدة خلال فترة الدراسة، وبذلك يصبح لدينا مؤشر يعبر عن مستوي القابلية للمقارنة للقوائم المالية لجميع الشركات داخل العينة في الصناعات المختلفة خلال فترة الدراسة.

ب- المتغير المستقل: مراحل دورة حياة الشركة: وسيتم قياسه من خلال النموذج الذي طوره (2011) Dickinson لتقدير مراحل دورة حياة الشركة بالاعتماد على التدفقات النقدية للشركة حيث تعكس التدفقات النقدية الاختلافات في ربحية الشركة ونموها ومخاطرها، ومن خلال هذا المقياس يتم استخدام إشارة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية لتقسيم الشركات على 5 مراحل لدورة حياة الشركة وهي مرحلة التقديم والنمو والنضوج والتذبذب والتدهور، ويعد نموذج

تحليل العلاقة بين دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية في ظل التأثير المعدل ...

د. محمد سامي سلامة خلفه

Dickinson (2011) أكثر النماذج شيوعاً واستخداماً من قبل الدراسات الحديثة (e.g.: Faff et al., 2016; Hasan et al., 2015)، ويوضح الجدول رقم (١) تصنيف الشركات على مراحل دورة حياة الشركة وفقاً لإشارة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وفقاً لنموذج (Dickinson 2011):

جدول رقم (١) تصنيف الشركات على مراحل دورة حياة الشركة وفقاً لإشارة التدفقات النقدية

نوع التدفق/المرحلة	(١) البداية	(٢) النمو	(٣) النضوج	(٤) التذبذب	(٤) التذبذب	(٤) التذبذب	(٥) التدهور	(٥) التدهور
إشارة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	-	+	+	-	+	+	-	-
إشارة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	-	-	-	-	+	+	+	+
إشارة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	+	+	-	-	-	+	-	-

المصدر: دراسة (Dickinson 2011, p. 1974)

ج- المتغير المعدل: عدم تماثل المعلومات: يعد مقياس هوامش أسعار الطلب والعرض Bid-ask Spreads المقياس الأكثر قبولاً وموثوقية لقياس مستوي عدم تماثل المعلومات، ولكن نتيجة لعدم توافر البيانات اللازمة لاستخدام هذا المقياس في البيئة المصرية، فسيتم قياس مستوي عدم تماثل المعلومات باستخدام مقياس مدي أو فرق السعر النسبي للسهم بطريقة مشابهة، كما فعلت دراسة (الطحان، ٢٠١٨)، وذلك على النحو التالي:

مدي أو فرق السعر النسبي للسهم = (أعلي سعر لسهم الشركة i خلال السنة t - أقل سعر لسهم الشركة i خلال السنة t) / سعر الفتح لسهم الشركة i في بداية السنة t

د- المتغيرات الرقابية: وهي أربع متغيرات في دراستنا:

- ١- حجم الشركة: مقياس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (Biswas et al., 2022).
 - ٢- نسبة الرفع المالي: مقياسه بإجمالي الالتزامات مقسومة على إجمالي الأصول (Biswas et al., 2022).
 - ٣- العائد على الأصول: مقياسه بالأرباح قبل العناصر الاستثنائية على إجمالي الأصول (Biswas et al., 2022).
 - ٤- جودة المراجعة: متغير وهمي يأخذ القيمة ١ إذا تم مراجعة الشركة من قبل مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، والقيمة ٠ في غير ذلك (Biswas et al., 2022).
- #### النماذج الإحصائية المستخدمة:

لاختبار العلاقة بين مراحل دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية والتأثير المعدل لمستوى عدم تماثل المعلومات على تلك العلاقة في الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، ستعتمد الدراسة على بيانات ثانوية في صورة بيانات قطاعية Panel Data تضم بيانات (٦٠) شركة من الشركات المساهمة غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية تنتمي إلى ثماني قطاعات مختلفة، وذلك خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩، مع الاعتماد على بيانات الأرباح وأسعار الأسهم للسنوات من عام ٢٠١٣ وحتى عام ٢٠١٥ لقياس القابلية للمقارنة للقوائم المالية، وذلك للتحقق من صحة فرضي الدراسة، ونظرًا لأن الدراسة تفترض أن مستوي القابلية للمقارنة للقوائم المالية يكون أعلى في مرحلة النضوج بالمقارنة بمراحل دورة حياة الشركة الأخرى، فسيتم الاعتماد على ثلاثة نماذج إحصائية للتحقق من مدي صحة فرضي البحث كما في دراسة Biswas et al. (2022)، وذلك كالتالي:

تحليل العلاقة بين دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية في ظل التأثير المعدل ...

د. محمد سامي سلامة خلف

النموذج الإحصائي الأول: لاختبار العلاقة بين القابلية للمقارنة للقوائم المالية ومرحلة النضوج من مراحل دورة حياة الشركة، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرين وفقاً للنموذج الإحصائي التالي:

$$Comp_{it} = \beta_0 + \beta_1 MATURE_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

حيث أن:

$Comp_{it}$: القابلية للمقارنة للشركة (i) عن السنة (t)، مفاصة باستخدام نموذج De Franco et al. (2011).

$MATURE_{it}$: متغير وهمي Dummy Variable يأخذ القيمة 1 إذا كانت الشركة (i) في مرحلة النضوج وفقاً لنموذج (2011) Dickinson عن السنة (t).

النموذج الإحصائي الثاني: لاختبار العلاقة بين القابلية للمقارنة للقوائم المالية ومرحلة النضوج من مراحل دورة حياة الشركة، والتأثير المعدل لعدم تماثل المعلومات وإضافة المتغيرات الرقابية، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد وفقاً للنموذج الإحصائي التالي:

$$COMP_{it} = \beta_0 + \beta_1 MATURE_{it} + \beta_2 IA_{it} + \beta_3 IA * MATURE_{it} + \beta_4 ROA_{it} + \beta_5 SIZE_{it} + \beta_6 LEV_{it} + \beta_7 AUDITOR_{it} + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

حيث أن:

IA_{it} : مستوي عدم تماثل المعلومات مقياسه بمدي أو فرق السعر النسبي للسهم وذلك من خلال حساب الفرق بين أعلى سعر وأقل سعر لسهم للشركة (i) خلال السنة (t) مقسوماً على سعر الفتح لسهم للشركة (i) في بداية السنة (t) (الطحان، ٢٠١٨).

تحليل العلاقة بين دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية في ظل التأثير المعدل ...

د. محمد سامي سلامة خلفه

$IA * MATURE_{it}$: متغير تفاعلي بين مستوي عدم تماثل المعلومات ومتغير مرحلة النضوج لقياس الأثر المعدل لمستوي عدم تماثل المعلومات للعلاقة بين القابلية للمقارنة للقوائم المالية ومرحلة النضوج للشركة (i) خلال السنة (t).

ROA_{it} : معدل العائد على الأصول للشركة (i) عن السنة (t) مقاسة بالأرباح قبل العناصر الاستثنائية على إجمالي الأصول.

$SIZE_{it}$: حجم للشركة (i) عن السنة (t) مقاسة باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

LEV_{it} : نسبة الرفع المالي للشركة (i) عن السنة (t) مقاسة بإجمالي الالتزامات مقسومة على إجمالي الأصول.

$AUDITOR_{it}$: متغير وهمي Dummy Variable يعبر عن جودة المراجعة يأخذ القيمة 1 إذا تم مراجعة الشركة (i) خلال السنة (t) من قبل مكتب من مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، والقيمة 0 في غير ذلك.

باقي المتغيرات كما في النموذج السابق.

النموذج الإحصائي الثالث: لاختبار العلاقة بين القابلية للمقارنة للقوائم المالية ومراحل دورة حياة الشركة بخلاف مرحلة النضوج، والتأثير المعدل لعدم تماثل المعلومات وإضافة المتغيرات الرقابية، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد وفقاً للنموذج الإحصائي التالي:

$$\begin{aligned} COMP_{it} = & \beta_0 + \beta_1 IA_{it} + \beta_2 INTRO_{it} + \beta_3 IA * INTRO_{it} + \beta_4 \\ & GROWTH_{it} + \beta_5 IA * GROWTH_{it} + \beta_6 \\ & SHAKE_{it} + \beta_7 IA * SHAKE_{it} + \beta_8 DECLINE_{it} \\ & + \beta_9 IA * DECLINE_{it} + \beta_{10} ROA_{it} + \beta_{11} SIZE_{it} \\ & + \beta_{12} LEV_{it} + \beta_{13} AUDITOR_{it} + \varepsilon_{it} \end{aligned} \quad (3)$$

$INTRO_{it}$: متغير وهمي Dummy Variable يأخذ القيمة 1 إذا كانت الشركة (i) في مرحلة التقديم وفقاً لنموذج Dickinson (2011) عن السنة (t).

$IA * INTRO_{it}$: متغير تفاعلي بين مستوي عدم تماثل المعلومات ومتغير مرحلة التقديم لقياس الأثر المعدل لمستوي عدم تماثل المعلومات للعلاقة بين القابلية للمقارنة للقوائم المالية ومرحلة التقديم للشركة (i) خلال السنة (t).

$GROWTH_{it}$: متغير وهمي Dummy Variable يأخذ القيمة 1 إذا كانت الشركة (i) في مرحلة النمو وفقاً لنموذج Dickinson (2011) عن السنة (t).

$IA * GROWTH_{it}$: متغير تفاعلي بين مستوي عدم تماثل المعلومات ومتغير مرحلة النمو لقياس الأثر المعدل لمستوي عدم تماثل المعلومات للعلاقة بين القابلية للمقارنة للقوائم المالية ومرحلة النمو للشركة (i) خلال السنة (t).

$SHAKE_{it}$: متغير وهمي Dummy Variable يأخذ القيمة 1 إذا كانت الشركة (i) في مرحلة التذبذب وفقاً لنموذج Dickinson (2011) عن السنة (t).

$IA * SHAKE_{it}$: متغير تفاعلي بين مستوي عدم تماثل المعلومات ومتغير مرحلة التذبذب لقياس الأثر المعدل لمستوي عدم تماثل المعلومات للعلاقة بين القابلية للمقارنة للقوائم المالية ومرحلة التذبذب للشركة (i) خلال السنة (t).

$DECLINE_{it}$: متغير وهمي Dummy Variable يأخذ القيمة 1 إذا كانت الشركة (i) في مرحلة التدهور وفقاً لنموذج Dickinson (2011) عن السنة (t).

$IA * DECLINE_{it}$: متغير تفاعلي بين مستوي عدم تماثل المعلومات ومتغير مرحلة التدهور لقياس الأثر المعدل لمستوي عدم تماثل المعلومات للعلاقة بين القابلية للمقارنة للقوائم المالية ومرحلة التدهور للشركة (i) خلال السنة (t).

باقي المتغيرات كما في النموذج السابق.

ولاختبار مدى صحة فروض الدراسة التي تناولتها النماذج الإحصائية السابقة سنقوم باتباع الخطوات التالية:

- عرض الإحصاءات الوصفية ومعاملات الارتباط لمتغيرات نموذج الدراسة.

- إجراء اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test).

- إجراء اختبار التكامل المشترك (Co-integration).

- إجراء تحليل الانحدار Panel Regression لنماذج الدراسة.

أولاً: الإحصاءات الوصفية ومعاملات الارتباط لمتغيرات نموذج الدراسة:

توضح بيانات الجدول رقم (٢) الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة التي تتضمن مقاييس النزعة المركزية، ومقاييس التشتت، ومعامل الالتواء Skewness (S)، ومعامل التفرطح Kurtosis (K)، ويتضح من الجدول أن إحصائية اختبار Jarque-Bera معنوية عند مستوي معنوية (1%) بالنسبة لجميع متغيرات الدراسة، مما يعني أن جميع متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

كما توضح بيانات الجدول رقم (٣) مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة والتي توضح أنه لا يوجد ارتباط خطي تام بين اثنين من المتغيرات المستقلة، وبالتالي لا تعاني النماذج الإحصائية للدراسة من وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة Multi-collinearite.

تحليل العلاقة بين دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية في ظل التأثير المعدل ...

د. محمد سامي سلامة خلفه

جدول رقم (١) الإحصاءات الوصفية

	Mean	Median	Maximum	Minimum	Std. Dev.	Skewness	Kurtosis	Jarque-Bera	Probability	Sum	Sum Sq. Dev.	Observations
COMP	-0.12446	-0.09308	-0.02463	-0.83407	0.104071	-3.68247	21.82774	4087.262	*,***	-29.8748	2.588558	240
IA	0.716748	0.571563	4.501916	0	0.525242	2.790367	15.78694	1946.505	*,***	172.0195	65.93517	240
INTRO	0.116667	0	1	0	0.321694	2.388201	6.703504	365.2996	*,***	28	24.73333	240
INTRO_IA	0.091152	0	2.389049	0	0.309114	4.50195	27.23135	6711.354	*,***	21.87643	22.83682	240
GROWTH	0.2	0	1	0	0.400836	1.5	3.25	90.625	*,***	48	38.4	240
GROWTH_IA	0.126333	0	1.614706	0	0.302068	2.61117	9.56613	703.8609	*,***	30.31989	21.80755	240
MATURE	0.425	0	1	0	0.495376	0.303433	1.092072	40.08477	*,***	102	58.65	240
MATURE_IA	0.277657	0	4.501916	0	0.474063	3.99152	30.16562	8016.999	*,***	66.63766	53.71191	240
SHAKE	0.158333	0	1	0	0.365816	1.871873	4.503908	162.7737	*,***	38	31.98333	240
SHAKE_IA	0.138886	0	3.168874	0	0.407981	3.924042	21.23354	3940.544	*,***	33.33269	39.78118	240
DECLINE	0.1	0	1	0	0.300827	2.666667	8.111111	545.679	*,***	24	21.6	240
DECLINE_IA	0.08272	0	1.916588	0	0.292828	4.119332	20.90947	3886.248	*,***	19.85283	20.49378	240
ROA	4.704941	4.025	39.13	-81.84	11.23995	-2.53814	22.29588	3980.996	*,***	1129.186	30194.41	240
SIZE	13.48875	13.59198	17.79328	10.3903	1.604869	0.083028	2.581143	2.030161	*,***	3237.299	615.5694	240
LEV	23.39784	19.455	173.97	0	21.14035	1.971704	12.65669	1088.022	*,***	5615.401	106812.5	240
AUDITOR	0.35	0	1	0	0.477966	0.628971	1.395604	41.56503	*,***	84	54.6	240

المصدر: إعداد الباحث باستخدام مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews).

تحليل العلاقة بين دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية في ظل التأثير المعدل ...

د. محمد سامي سلامة خلفه

جدول رقم (٢) مصفوفة معاملات الارتباط

	COMP	IA	INTRO	INTRO_IA	GROWTH	GROWTH_IA	MATURE	MATURE_IA	SHAKE	SHAKE_IA	DECLINE	DECLINE_IA	ROA	SIZE	LEV	AUDITOR
COMP	1															
IA	-0.8*	1														
INTRO	-0.08	0.08	1													
INTRO_IA	0.21*	-0.2*	-0.05	1												
GROWTH	0.07	-0.02	-0.18*	-0.07	1											
GROWTH_IA	0.23*	-0.3*	-0.05	0.3*	-0.06	1										
MATURE	0.52*	**0.4	-0.16*	0.34*	0.034	0.36*	1									
MATURE_IA	-0.09	0.3*	0.03	-0.17*	0.07	-0.25*	-0.25*	1								
SHAKE	-0.01	-0.01	-0.2**	-0.02	-0.22*	-0.03	0.16*	-0.03	1							
SHAKE_IA	0.2*2	-0.3*	-0.055	0.97*	-0.037	0.95*	0.37*	-0.2*	-0.03	1						
DECLINE	0.04	-0.04	-0.12	-0.03	-0.17	-0.03	0.14**	-0.06	-0.12**	-0.04	1					
DECLINE_IA	0.21*	-0.2*	-0.07	0.97*	-0.05	0.9*	0.33*	-0.17*	-0.01	0.95*	-0.03	1				
ROA	0.17*	-0.4*	-0.03	0.54*	-0.07	0.63*	0.34*	-0.87*	0.04	0.59*	0.03*	0.53*	1			
SIZE	0.086	-0.3*	-0.048	0.57*	-0.1***	*0.67	*0.3	-0.74*	0.05	0.62*	0.01	0.56*	0.83*	1		
LEV	-0.08	0.35*	0.03	-0.3*	0.09	-0.45*	-0.27*	0.94*	-0.07	-0.37*	-0.04	-0.3*	-0.9*	-	1	
AUDITOR	0.05	-0.3*	-0.048	0.4*	-0.1***	0.59*	0.3*	-0.4*	0.07	0.47*	0.02	0.39*	0.7*	0.8*	-	1

المصدر: إعداد الباحث باستخدام مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews).

* Correlation is significance at the 1% level.

** Correlation is significance at the 5% level.

ثانياً: اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

بعد عرض الإحصائيات الوصفية ومعاملات الارتباط لآبد من اختبار مدي استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وتحليل ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة قبل إجراء تحليل الانحدار *Panel Regression*. ويستخدم اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لتحديد مدى استقرار أو عدم استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وذلك للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة لتجنب مشكلات الانحدار الزائف، حيث يفترض أن المتغيرات المحاسبية تتجه في الأجل الطويل عادة نحو حالة من الاستقرار يطلق عليها وضع التوازن (Steady State Equilibrium). ونظراً لأنه في بعض الأحيان تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المحاسبية غير مستقرة (Non stationary)، وفي مثل هذه الحالة لا تصلح نماذج الانحدار التقليدية في دراسة العلاقات بين المتغيرات وهي في صورتها الأصلية (Level)، حيث يؤدي ذلك إلى ما يسمى بالانحدار الزائف (Spurious Regression)، وبالتالي، فإن نتائج الاختبارات الإحصائية (R^2 , DW, F, T) لا يمكن الاعتماد عليها. وتعتبر السلسلة الزمنية لمتغير ما مستقرة إذا كان كل من الوسط الحسابي، والتباين الخاص بالسلسلة الزمنية للمتغير ثابتاً عبر الزمن (Heij, et al., 2004)، هذا فضلاً عن الحاجة إلى تحديد درجة أو رتبة التكامل (Integration Order) لكل متغير من متغيرات الدراسة على حدة.

ويوضح الجدول رقم (4) نتائج اختبار جذر الوحدة لتحديد مدى استقرار المتغيرات الموجودة في فروض الدراسة في وضعها الأصلي بخلاف المتغيرات الوهمية *Dummy Variables* وذلك وفقاً لنتائج ثلاثة اختبارات مختلفة وهي (١) اختبار *Levin, Lin & Chut (LLC)*. (٢) اختبار *Fisher Chi-square (ADF)*. (٣) اختبار *Fisher Chi-square (PP)*.

ويتضح من نتائج الاختبارات الثلاثة أن الإحصائيات الخاصة بجميع المتغيرات معنوية مما يعني رفض فرض العدم القائل بأن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة

تحليل العلاقة بين دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية في ظل التأثير المعدل ...

د. محمد سامي سلامة خلفه

غير مستقرة {Non Stationary}، وقبول الفرض البديل بأن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة {Stationary} (Levin, et al., 2002). كما تشير النتائج إلى أن جميع المتغيرات رتبة تكاملها تكون من الدرجة صفر $I(0)$ ، أي أن السلسلة الزمنية لجميع المتغيرات مستقرة في وضعها الأصلي.

جدول رقم (٤) نتائج اختبار استقرار متغيرات النماذج الإحصائية الثلاثة (Unit Root)

رتبة المتغير	PP Test	ADF Test	LLC Test	المتغيرات
I(0)	303.499 (0.00)	266.386 (0.00)	-7.30075 (0.00)	COMP
I(0)	331.367 (0.00)	331.796 (0.00)	-34.4854 (0.00)	IA
I(0)	68.3628 (0.00)	68.5815 (0.00)	-44.9008 (0.00)	INTRO_IA
I(0)	45.1943 (0.0055)	40.5061 (0.0189)	-13.1342 (0.00)	GROWTH_IA
I(0)	362.677 (0.00)	238.462 (0.00)	-99.5219 (0.00)	MATURE_IA
I(0)	48.0083 (0.0004)	40.6978 (0.0041)	-10.4589 (0.00)	SHAKE_IA
I(0)	31.8333 (0.0015)	29.6074 (0.0032)	-19.3261 (0.00)	DECLINE_IA
I(0)	90.0758 (0.00)	60.2609 (0.00)	-5.53749 (0.00)	ROA
I(0)	427.221 (0.00)	292.014 (0.00)	-632.426 (0.00)	SIZE
I(0)	735.608 (0.00)	489.598 (0.00)	-326.111 (0.00)	LEV

المصدر: إعداد الباحث باستخدام مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews).

ثالثاً: اختبار التكامل المشترك (Co-integration):

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة للنماذج الإحصائية الثلاثة سيتم إجراء اختبار التكامل المشترك Cointegration بين متغيرات النماذج الإحصائية الثلاثة، وذلك للتأكد من وجود علاقة تأثيرية بين متغيرات النموذج من

عدمه، وذلك باستخدام اختبار Kao Test الذي ينص فرض العدم له أنه لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (Kao, 1999)، ويوضح الجدول رقم (٥) نتائج اختبار التكامل المشترك Kao Test بين متغيرات النماذج الإحصائية الثلاثة الخاصة بفرضي الدراسة. ويتضح من نتائج اختبار التكامل المشترك Kao Test أن إحصائية الاختبار معنوية بالنسبة للنماذج الإحصائية الثلاثة، مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بأن هناك تكامل مشترك بين متغيرات كل نموذج، وأن هناك علاقة تأثيرية بين متغيرات كل نموذج من النماذج القياسية الثلاثة المستخدمة في اختبار فرضي الدراسة.

جدول رقم (٥) نتائج اختبار التكامل المشترك Kao Test بين متغيرات النماذج الإحصائية الثلاثة

Prob.	t-Statistic	النموذج الإحصائي
0.0000	-4.55964	الأول (العلاقة بين القابلية للمقارنة ومرحلة النضوج)
0.0000	-11.3024	الثاني (العلاقة بين القابلية للمقارنة ومرحلة النضوج وتأثير عدم تماثل المعلومات)
0.0000	-13.0342	الثالث (العلاقة بين القابلية للمقارنة ومرحلة دورة الحياة الأخرى وتأثير عدم تماثل المعلومات)

المصدر: إعداد الباحث باستخدام مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews).

رابعاً: نتائج تحليل الانحدار Panel Regression لنموذج الدراسة:

يتضح مما سبق أن هناك استقرار في السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة في وضعها الأصلي، مما يعني أن رتبة تكاملها $I(0)$ ، كما تشير نتائج اختبار Kao Test إلى أن هناك تكامل مشترك بين متغيرات كل نموذج من النماذج الإحصائية الثلاثة، لذا سيتم إجراء تحليل الانحدار Panel Regression للنماذج الثلاثة الخاصة بفرضي الدراسة. وقبل إجراء تحليل الانحدار سيتم إجراء اختبار Hausman Test للتعرف على أسلوب الانحدار الملائم الخالي من أخطاء القياس أو التوصيف، وتحديد ما إذا كان سيتم استخدام أسلوب الانحدار Panel fixed Least Squares (أو أسلوب الانحدار Panel EGLS (Cross-section random effects)، وينص فرض العدم لاختبار Hausman Test أن أسلوب الانحدار Panel fixed Least Squares ليس هو الأفضل في حين ينص الفرض البديل

تحليل العلاقة بين دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية في ظل التأثير المعدل ...

د. محمد سامي سلامة خلفه

أن أسلوب الانحدار Panel fixed Least Squares هو الأفضل (Gujarati, 2004). ويلخص الجدول رقم (٦) نتائج اختبار Hausman Test ويتضح من نتائج اختبار Hausman Test أن إحصائية الاختبار معنوية بالنسبة للنماذج الإحصائية الثلاثة، مما يعني أنه رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بأن أسلوب الانحدار Panel fixed Least Squares هو أسلوب الانحدار الملائم للنماذج الإحصائية الثلاثة.

جدول رقم (٦) نتائج اختبار Hausman Test

أسلوب الانحدار الملائم	Prob	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	النموذج الإحصائي
Panel fixed Least Squares	0.0000	١	21.33096	الأول
Panel fixed Least Squares	0.0000	7	1611.204	الثاني
Panel fixed Least Squares	0.0000	13	1867.066	الثالث

المصدر: إعداد الباحث باستخدام مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews).

بعد التعرف على أسلوب الانحدار الملائم لاختبار كل نموذج من النماذج الإحصائية للدراسة يمكننا إجراء تحليل الانحدار Panel Regression، وعرض النتائج لكل نموذج من النماذج الإحصائية الثلاثة للدراسة كل على حدة كما يلي:

النموذج الإحصائي الأول:

يوضح الجدول رقم (٧) نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة الأول الذي يختبر العلاقة بين القابلية للمقارنة للقوائم المالية ومرحلة النضوج من مراحل دورة حياة الشركة في الشركات المساهمة غير المالية المصرية، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرين وفقاً للنموذج الإحصائي التالي:

$$Comp_{it} = \beta_0 + \beta_1 MATURE_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

جدول رقم (٧) نتائج تحليل الانحدار Panel Regression للنموذج الإحصائي الأول

تحليل العلاقة بين دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية في ظل التأثير المعدل ...

د. محمد سامي سلامة خلفه

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MATURE	0.053491	0.012783	4.18444	0.0000
C	-0.147212	0.006113	-24.08032	0.0000
جودة التوفيق				
R-squared			0.14603	
Adjusted R-square			0.131494	
Durbin-Watson stat			0.776641	
F-statistic			10.04631	
Prob(F-statistic)			0.0000	

المصدر: إعداد الباحث باستخدام مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews).

توضح نتائج تحليل الانحدار إلى أن هناك علاقة تأثيرية معنوية موجبة بين القابلية للمقارنة للقوائم المالية ومرحلة النضوج، حيث بلغت قيمة $(R^2) = 0.146$ ، مما يعني أن حوالي 15% من التغيرات في القابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركات المساهمة غير المالية المصرية يمكن تفسيرها من خلال وجود الشركة في مرحلة النضوج، كما بلغت قيمة معامل MATURE = 0.053. وذلك عند مستوى معنوية 1%، كما أن إحصائية (F) مرتفعة ومعنوية عند 1%، كما أن قيمة معامل Durbin-Watson بلغ (0.777) مما يعني أنه لا يوجد ارتباط ذاتي ذات دلالة إحصائية بين البواقي Auto-correlation، مما يدل على جودة النموذج الإحصائي المستخدم، ويزيد من الثقة في النتائج. ونتيجة لما سبق فإنه يمكننا رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل H_1 القائل بأن هناك توجد علاقة تأثيرية معنوية موجبة بين مرحلة النضوج في دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركات المساهمة غير المالية المصرية.

وتوضح نتائج تحليل الانحدار السابق أن القابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركات المساهمة غير المالية المصرية تزداد بالنسبة للشركات في مرحلة النضوج مقارنة بالشركات الأخرى، ويرى الباحث أن ذلك يرجع إلى أن الشركات في مرحلة النضوج تتميز بضخامة حجم أصولها كما أنها تعمل في بيئة تشغيلية أكثر استقراراً، مما يسهم في

تحليل العلاقة بين دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية في ظل التأثير المعدل ...

د. محمد سامي سلامة خلفه

استقرار معدلات الأرباح والتدفقات النقدية، ويحسن من القدرة على التنبؤ بالإيرادات والمصروفات المستقبلية، هذا فضلا عن هياكل الرقابة الداخلية المتقدمة لدي الشركات في مرحلة النضوج مما يحسن من جودة التقارير المالية بصفة عامة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية بصفة خاصة.

النموذج الاحصائي الثاني:

يوضح الجدول رقم (٨) نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة الثاني الذي يختبر العلاقة بين القابلية للمقارنة للقوائم المالية ومرحلة النضوج من مراحل دورة حياة الشركة في الشركات المساهمة غير المالية المصرية، والتأثير المعدل لعدم تماثل المعلومات والمتغيرات الرقابية، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد وفقاً للنموذج الإحصائي التالي:

$$COMP_{it} = \beta_0 + \beta_1 MATURE_{it} + \beta_2 IA_{it} + \beta_3 IA * MATURE_{it} + \beta_4 ROA_{it} + \beta_5 SIZE_{it} + \beta_6 LEV_{it} + \beta_7 AUDITOR_{it} + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

تحليل العلاقة بين دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية في ظل التأثير المعدل ...

د. محمد سامي سلامة خلفه

جدول رقم (٨) نتائج تحليل الانحدار Panel Regression للنموذج الإحصائي الثاني

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IA	-0.165785	0.003963	-41.83495	0.0000
MATURE	0.040508	0.003777	10.72393	0.0000
MATURE_IA	0.351199	0.01679	20.91713	0.0000
ROA	0.004874	0.000395	12.32413	0.0000
SIZE	-0.022367	0.004339	-5.154759	0.0000
LEV	-0.006037	0.000542	-11.14682	0.0000
AUDITOR	-0.059235	0.006339	-9.345259	0.0000
C	0.320386	0.058679	5.459992	0.0000
جودة التوفيق				
R-squared			0.693505	
Adjusted R-square			0.680121	
Durbin-Watson stat			1.339506	
F-statistic			51.8157	
Prob(F-statistic)			0.0000	

المصدر: إعداد الباحث باستخدام مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews).

توضح نتائج تحليل الانحدار أن هناك علاقة تأثيرية معنوية بين القابلية للمقارنة للقوائم المالية ومرحلة النضوج، حيث بلغت قيمة $(R^2) = 0.69$ ، مما يعني أن حوالي 69% من التغيرات في القابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركات المساهمة غير المالية المصرية يمكن تفسيرها من خلال من خلال التغيرات التي تحدث في المتغيرات التي يشتمل عليها النموذج الإحصائي، كما أن إحصائية (F) مرتفعة ومعنوية عند 1%، كما أن قيمة معامل Durbin-Watson بلغ (1.34) مما يعني أنه لا يوجد ارتباط ذاتي ذات دلالة إحصائية بين البواقي Auto-correlation، مما يدل على جودة النموذج الإحصائي المستخدم، ويزيد من الثقة في النتائج.

توضح نتائج تحليل الانحدار أن هناك علاقة معنوية سالبة بين القابلية للمقارنة للقوائم المالية ومستوي عدم تماثل المعلومات في الشركات المساهمة غير المالية

المصرية، حيث بلغ قيمة معامل $IA = -0.166$ وذلك عند مستوى معنوية 1%، كما أن هناك علاقة معنوية موجبة بين القابلية للمقارنة للقوائم المالية ومرحلة النضوج في الشركات المساهمة غير المالية المصرية، حيث بلغ قيمة معامل $MATURE = 0.04$ وذلك عند مستوى معنوية 1%، كما وجدت الدراسة أن هناك علاقة معنوية موجبة بين القابلية للمقارنة للقوائم المالية والأثر التفاعلي لمرحلة النضج وعدم تماثل المعلومات في الشركات المساهمة غير المالية المصرية، حيث بلغ قيمة معامل $MATURE_IA = 0.35$ وذلك عند مستوى معنوية 1%، وهذا يشير إلى أن القابلية للمقارنة تزداد بالنسبة للشركات في مرحلة النضوج مقارنة بالشركات الأخرى عند زيادة مستوي عدم تماثل المعلومات، ويلاحظ ارتفاع القوة التفسيرية للنموذج من (0.146) إلى (0.6935) بعد إضافة التأثير المعدل لعدم تماثل المعلومات والمتغيرات الرقابية، مما يؤكد على أهمية التفاعل بين مرحلة النضوج وعدم تماثل المعلومات في التأثير على القابلية للمقارنة للقوائم المالية. ونتيجة لما سبق فإنه يمكننا رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل H_2 القائل بأن مستوي عدم تماثل المعلومات يعدل العلاقة بين مرحلة النضوج في دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركات المساهمة غير المالية المصرية. وبالنسبة للمتغيرات الرقابية فقد وجدت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية معنوية بين معدل العائد على الأصول والقابلية للمقارنة، كما وجدت الدراسة أن هناك علاقة معنوية سالبة بين حجم الشركة ونسبة الرفع المالي وجودة المراجعة والقابلية للمقارنة.

ويري الباحث أن زيادة القابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركات المساهمة غير المالية المصرية في مرحلة النضوج مقارنة بالشركات الأخرى عند زيادة مستوي عدم تماثل المعلومات يرجع إلى أن الشركات في مرحلة النضوج تتميز بالتواجد لفترة طويلة في السوق مما يجعلها محل نظر ومتابعة من قبل المحللين والمستثمرين، وهذا يجعلها تزيد من حجم الإفصاح والقابلية للمقارنة للقوائم المالية ويحسن من بيئة المعلومات ويحد من مشاكل عدم تماثل المعلومات، حيث أن زيادة القابلية للمقارنة بين الشركات تسمح للمحللين بعمل استنتاجات حول أوجه التشابه والاختلاف الاقتصادية بين الشركات المماثلة، هذا فضلاً عن

تحليل العلاقة بين دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية في ظل التأثير المعدل ...

د. محمد سامي سلامة خلفه

أن الشركات في مرحلة النضوج تفصح عن قوائم مالية قابلة للمقارنة مما يحسن من جودة وشفافية بيئة المعلومات، و ثم يخفض تكاليف الحصول على المعلومات الخاصة بالنسبة للمحللين الماليين، أي أن يمكن القول بأن زيادة عدم تماثل المعلومات يوفر حوافز للمديرين للإفصاح عن قوائم مالية قابلة للمقارنة لتحسين جودة بيئة المعلومات.

ولزيادة الثقة في النتائج التي تم التوصل إليها للعلاقة بين القابلية للمقارنة للقوائم المالية ومرحلة النضوج وتأثير مستوي عدم تماثل المعلومات على تلك العلاقة سنقوم باختبار العلاقة بين القابلية للمقارنة للقوائم المالية ومراحل دورة حياة الشركة الأخرى للتعرف قوة واتجاه العلاقة بين القابلية للمقارنة للقوائم المالية ومراحل دورة حياة الشركة الأخرى وذلك من خلال النموذج الإحصائي الثالث.

النموذج الإحصائي الثالث:

يوضح الجدول رقم (٩) نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة الثالث الذي يختبر العلاقة بين القابلية للمقارنة للقوائم المالية ومراحل دورة حياة الشركة بخلاف مرحلة النضوج، والتأثير المعدل لعدم تماثل المعلومات والمتغيرات الرقابية، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد وفقاً للنموذج الإحصائي التالي:

$$\begin{aligned} COMP_{it} = & \beta_0 + \beta_1 IA_{it} + \beta_2 INTRO_{it} + \beta_3 IA * INTRO_{it} + \beta_4 \\ & GROWTH_{it} + \beta_5 IA * GROWTH_{it} + \beta_6 SHAKE_{it} \\ & + \beta_7 IA * SHAKE_{it} + \beta_8 DECLINE_{it} + \beta_9 IA * \\ & DECLINE_{it} + \beta_{10} ROA_{it} + \beta_{11} SIZE_{it} + \beta_{12} LEV_{it} \\ & + \beta_{13} AUDITOR_{it} + \varepsilon_{it} \end{aligned} \quad (3)$$

تحليل العلاقة بين دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية في ظل التأثير المعدل ...

د. محمد سامي سلامة خلفه

جدول رقم (٨) نتائج تحليل الانحدار Panel Regression للنموذج الإحصائي الثالث

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IA	-0.18965	0.00451	-42.0502	0.0000
INTRO	-0.01361	0.00386	-3.52567	0.0005
INTRO_IA	-0.00647	0.019574	-0.33028	0.7415
GROWTH	-0.0016	0.003256	-0.4911	0.6238
GROWTH_IA	0.391387	0.017714	22.0951	0.0000
SHAKE	-0.0102	0.003481	-2.92997	0.0037
SHAKE_IA	-0.0134	0.018102	-0.74046	0.4598
DECLINE	-0.00163	0.004106	-0.39569	0.6927
DECLINE_IA	-0.11616	0.018222	-6.37468	0.0000
ROA	-0.00066	0.000464	-1.41481	0.1585
SIZE	-0.05619	0.006977	-8.05419	0.0000
LEV	0.000263	0.000354	0.742065	0.4588
AUDITOR	0.040542	0.005001	8.107376	0.0000
C	0.718498	0.099094	7.250659	0.0000
جودة التوفيق				
R-squared	0.796584			
Adjusted R-square	0.781989			
Durbin-Watson stat	1.477946			
F-statistic	54.57977			
Prob(F-statistic)	0.0000			

المصدر: إعداد الباحث باستخدام مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews).

توضح نتائج تحليل الانحدار أن قيمة $(R^2) = 0.797$ ، مما يعني أن حوالي 80% من التغيرات في القابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركات المساهمة غير المالية المصرية يمكن تفسيرها من خلال التغيرات التي تحدث في المتغيرات التي يشتمل عليها النموذج الإحصائي، كما أن إحصائية (F) مرتفعة ومعنوية عند 1%، كما أن قيمة معامل Durbin-Watson بلغ (1.478) مما يعني أنه لا يوجد ارتباط ذاتي ذات دلالة إحصائية

بين البواقي Auto-correlation، مما يدل على جودة النموذج الإحصائي المستخدم، ويزيد من الثقة في النتائج.

توضح نتائج تحليل الانحدار أن هناك علاقة معنوية سالبة بين القابلية للمقارنة للقوائم المالية ومستوي عدم تماثل المعلومات في الشركات المساهمة غير المالية المصرية، حيث بلغ قيمة معامل $IA = -0.19$ وذلك عند مستوى معنوية 1%، أما بالنسبة لمراحل دورة حياة الشركة فتوضح النتائج أنه بالنسبة لمرحلة التقديم أن هناك علاقة معنوية سالبة بين القابلية للمقارنة للقوائم المالية ومرحلة التقديم في الشركات المساهمة غير المالية المصرية، حيث بلغ قيمة معامل $INTRO = -0.136$ وذلك عند مستوى معنوية 1%، في حين لم تكن العلاقة معنوية بين القابلية للمقارنة والأثر التفاعلي لمرحلة التقديم وعدم تماثل المعلومات في الشركات المساهمة غير المالية المصرية. أما بالنسبة لمرحلة النمو توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سالبة بين القابلية للمقارنة ومرحلة النمو إلا أن تلك العلاقة غير معنوية، في حين وجدت الدراسة أن هناك علاقة معنوية موجبة بين القابلية للمقارنة والأثر التفاعلي لمرحلة التقديم وعدم تماثل المعلومات حيث بلغ قيمة معامل $GROWTH_IA = 0.39$ وذلك عند مستوى معنوية 1%، مما يشير إلى أن القابلية للمقارنة تزداد بالنسبة للشركات في مرحلة النمو عند زيادة مستوي عدم تماثل المعلومات فقط. أما بالنسبة لمرحلة التذبذب فقد توصلت إلى أن هناك علاقة معنوية سالبة بين القابلية للمقارنة للقوائم المالية ومرحلة التذبذب حيث بلغ قيمة معامل $SHAKE = -0.1$ وذلك عند مستوى معنوية 1%، في حين لم تكن العلاقة معنوية بين القابلية للمقارنة والأثر التفاعلي لمرحلة التذبذب وعدم تماثل المعلومات. أما بالنسبة لمرحلة التدهور لم تكن العلاقة معنوية بين القابلية للمقارنة ومرحلة التدهور، في حين كانت هناك علاقة معنوية سالبة بين القابلية للمقارنة والأثر التفاعلي لمرحلة التدهور وعدم تماثل المعلومات، حيث بلغ قيمة معامل $DECLINE_IA = -0.116$ وذلك عند مستوى معنوية 1%، مما يشير أن القابلية للمقارنة تنخفض للشركات في مرحلة التدهور عند زيادة مستوي عدم تماثل المعلومات في الشركات المساهمة غير المالية المصرية.

ويري الباحث أن انخفاض القابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركات المساهمة غير المالية المصرية في مرحلة التقديم يرجع إلى أن الشركات في مرحلة التقديم عادةً ما تكون صغيرة نسبيًا وغير معروفة وأقل متابعة من قبل المحللين والمستثمرين، هذا فضلاً عن أن الشركات في مرحلة التقديم لا تزال تقوم بتطوير ممارسات وعمليات الشركة والأنظمة والهياكل التنظيمية وتدريب الموظفين، هذا بالإضافة إلى أن الموارد النقدية والقدرة التكنولوجية والإدارية المحدودة لدى الشركات في مرحلة التقديم تعيق تنفيذ أنظمة محاسبية جيدة وهياكل رقابية داخلية فعالة مما يؤثر سلبياً على جودة التقارير المالية بصفة عامة وعلى القابلية للمقارنة بصفة خاصة. أما بالنسبة للشركات في مرحلة النمو فإن حاجة الشركة إلى النمو السريع يؤثر سلبياً على مستوى عدم تماثل المعلومات إلا أن الاحتياجات التمويلية الكبيرة للتوسع والنمو للشركات في مرحلة النمو تجبرها على زيادة مستويات الإفصاح للحصول على احتياجاتها التمويلية وهذا يخفض من مستوى عدم تماثل المعلومات ويزيد من القابلية للمقارنة للقوائم المالية وهذا ما أوضحته نتائج تحليل الانحدار حيث تشير النتائج إلى أن القابلية للمقارنة تزداد بالنسبة للشركات في مرحلة النمو عند زيادة مستوى عدم تماثل المعلومات فقط. أما بالنسبة للشركات في مرحلتي التذبذب والتدهور فمن الطبيعي أن تزداد مستويات عدم تماثل المعلومات وتخفض القابلية للمقارنة للقوائم المالية نتيجة انخفاض مستويات الإفصاح لإخفاء ضعف مستويات الإداء وهوامش الربح أو الخسائر وإخفاء أي ضائقة مالية تتعرض لها الشركة.

٦-٧ - النتائج والاستنتاجات والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

يمكن تلخيص نتائج الدراسة التطبيقية في النقاط التالية:

- تزداد القابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركات المساهمة غير المالية المصرية في مرحلة النضوج مقارنة بالشركات في مراحل دورة حياة الشركة الأخرى.
- زيادة مستوى عدم تماثل المعلومات يخفض القابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركات المساهمة غير المالية المصرية.

- تزداد القابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركات المساهمة غير المالية المصرية في مرحلة النضوج مقارنة بالشركات الأخرى عند زيادة مستوي عدم تماثل المعلومات، لأن زيادة عدم تماثل المعلومات يوفر حوافز للمديرين للإفصاح عن قوائم مالية قابلة للمقارنة لتحسين جودة بيئة المعلومات.
- تنخفض القابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركات المساهمة غير المالية المصرية في مرحلة التقديم والتذبذب والتدهور.
- تزداد القابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركات المساهمة غير المالية المصرية في مرحلة النمو عند زيادة مستوي عدم تماثل المعلومات فقط، نتيجة لأن زيادة عدم تماثل المعلومات يوفر حوافز للمديرين لزيادة مستويات الإفصاح للحصول على احتياجاتهم التمويلية مما يخفض من مستوي عدم تماثل المعلومات ويزيد من القابلية للمقارنة للقوائم المالية.

الاستنتاجات:

تهدف الدراسة إلى سدة الفجوة البحثية حول محددات القابلية للمقارنة من خلال فحص وتحليل أثر مراحل دورة حياة الشركة على القابلية للمقارنة للقوائم المالية وتأثير عدم تماثل المعلومات على تلك العلاقة. وعلى حد علم الباحث تعتبر هذه الدراسة أول دراسة قامت بدراسة هذا الأثر السابق ذكره أعلاه في جميع الدول النامية بصفة عامة، وفي جمهورية مصر العربية بصفة خاصة.

واستمد البحث أهميته من أنه يقدم تحليلاً للبيئة المصرية التي لا يمكن تعميم نتائج البحوث في الدول الأخرى عليها، حيث تركز معظم الدراسات الحالية على دراسة محددات القابلية للمقارنة للقوائم المالية في أمريكا وغيرها من الدول المتقدمة، وذلك على الرغم من وجود عديد من الاختلافات القائمة بين الدول النامية والمتقدمة من حيث العوامل البيئية والقيم المجتمعية السائدة. وأيضاً يستمد البحث أهميته من منفعة لكل من لكل من المنظمين والمستثمرين والمحللين الماليين والمراجعين، وواضعي المعايير، وسوق رأس المال وغيرهم من أصحاب المصلحة في مصر، وغيرها من الدول النامية التي تتشابه بيئة الأعمال فيها مع بيئة الأعمال المصرية،

وذلك من خلال التحليل الذي سيقدمه الباحث لأثر مراحل دورة حياة الشركة على القابلية للمقارنة للقوائم المالية، حيث أن معرفة تأثير دورة حياة الشركة على القابلية للمقارنة يجعل المحللين والمراجعين أكثر انتباهاً عند تحليل ومراجعة الشركات المختلفة، مما يعود بالنفع على المستثمرين من خلال زيادة جودة قراراتهم الاستثمارية والتمويلية خلال مراحل دورة حياة الشركة، هذا فضلاً عن أن معرفة تأثير دورة حياة الشركة على القابلية للمقارنة يمكن الجهات التنظيمية من أن تراقب وتفوض أو تشجع القابلية للمقارنة بين الشركات في مرحلة معينة من دورة الحياة الشركات، وأخيراً تعتبر نتائج دراستنا مفيدة لوضعي السياسات حيث أنه توضح أهمية مراعاة دورة حياة الشركة عند تصميم معايير المحاسبة المالية.

ويتمثل الدافع الرئيسي للبحث في أنه يعد امتداد لمجموعة الدراسات التي اهتمت بموضوع القابلية للمقارنة للقوائم المالية، إلا أن معظم الدراسات السابقة اهتمت بتأثير معايير المحاسبية والمراجعة على زيادة القابلية للمقارنة وأهملت خصائص الشركة وتأثيرها على القابلية للمقارنة، وهذا ما دفعنا لتحليل دور مراحل دورة حياة الشركة على القابلية للمقارنة للقوائم المالية، حيث تختلف الموارد والقدرات والاستراتيجيات والهياكل الإدارية اختلافاً كبيراً أثناء مراحل دورة حياة الشركة، وهذا الاختلاف يقدم حوافز متباينة للمديرين بشأن زيادة القابلية للمقارنة للقوائم المالية، ويجعل توقعات واحتياجات المستثمرين بشأن القوائم المالية القابلة للمقارنة مختلفة في كل مرحلة من مراحل دورة حياة الشركة.

وتوصل الباحث إلى أن القابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركات المساهمة غير المالية المصرية تزداد في مرحلة النضوج مقارنة بالشركات الأخرى بصفة عامة، وعند زيادة مستوي عدم تماثل المعلومات بصفة خاصة، حيث أن زيادة مستوي عدم تماثل المعلومات يوفر حوافز للمديرين للإفصاح عن قوائم مالية قابلة للمقارنة لتحسين جودة بيئة المعلومات، كما أن الشركات في مرحلة النضوج تتميز بالتواجد لفترة طويلة في السوق مما يجعلها محل نظر ومتابعة من قبل المحللين والمستثمرين، وهذا يجعلها تزيد من حجم الإفصاح والقابلية للمقارنة للقوائم المالية ويحسن من بيئة المعلومات ويحد من مشاكل عدم تماثل المعلومات. كما توصل الباحث إلى أن القابلية

للمقارنة للقوائم المالية للشركات المساهمة غير المالية المصرية تتخفف في مرحلة التقديم ويرجع ذلك إلى أن الموارد النقدية والقدرة التكنولوجية والإدارية المحدودة لدى الشركات في مرحلة التقديم تعيق تنفيذ أنظمة محاسبية جيدة وهيكل رقابة داخلية فعالة مما يؤثر سلباً على جودة التقارير المالية بصفة عامة وعلى القابلية للمقارنة بصفة خاصة. كما توصل الباحث إلى أن القابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركات المساهمة غير المالية المصرية تزداد في مرحلة النمو عند زيادة مستوي عدم تماثل المعلومات فقط، نتيجة لأن زيادة عدم تماثل المعلومات يوفر حوافز للمديرين لزيادة مستويات الإفصاح للحصول على احتياجاتهم التمويلية مما يخفف من مستوي عدم تماثل المعلومات ويزيد من القابلية للمقارنة للقوائم المالية. وأخيراً، توصل الباحث إلى أن القابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركات المساهمة غير المالية المصرية تتخفف في مرحلتها التذبذب والتدهور نتيجة لزيادة مستويات عدم تماثل المعلومات وانخفاض مستويات الإفصاح لإخفاء ضعف مستويات الإداء وهوامش الربح أو الخسائر وإخفاء أي ضائقة مالية تتعرض لها الشركة.

التوصيات ومجالات البحث المقترحة:

- توصي الدراسة المستثمرين بالاهتمام بمراحل دورة حياة الشركات (نمط التدفقات النقدية للشركات) لتحسين جودة قراراتهم الاستثمارية والتمويلية.
- توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بمراحل دورة حياة الشركات لأن الموارد والقدرات والاستراتيجيات والهياكل الإدارية تختلف اختلافاً كبيراً أثناء مراحل دورة حياة الشركة، وهذا الاختلاف يقدم حوافز متباينة للمديرين بشأن زيادة القابلية للمقارنة للقوائم المالية، ويجعل توقعات واحتياجات المستثمرين بشأن القوائم المالية القابلة للمقارنة مختلفة في كل مرحلة من مراحل دورة حياة الشركة.
- توصي الدراسة بضرورة قيام المؤسسات التنظيمية وواضعوا السياسات والقوانين بمراعاة مراحل دورة حياة الشركة عند تصميم معايير المحاسبة المالية لأنها تؤثر على القابلية للمقارنة للقوائم المالية.

تحليل العلاقة بين دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية في ظل التأثير المعدل ...

د. محمد سامي سلامة خلفه

- توصي الدراسة بإعادة إجراء الدراسة مع إضافة باقي العوامل الأخرى المؤثرة على القابلية للمقارنة للقوائم المالية مثل معايير المحاسبة والمراجعة وأسس وضع المعايير وغيرها من العوامل.
- توصي الدراسة بإعادة إجراء الدراسة في دول أخرى للتحقق مما إذا كان هناك تباين في النتائج في الدول الأخرى، وهذا نتيجة لاختلاف العوامل البيئية والقيم المجتمعية السائدة في الدول المختلفة.

تحليل العلاقة بين دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية في ظل التأثير المعدل ...

د. محمد سامي سلامة خلفه

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أبو العلاء، أسامة مجدي فؤاد محمد. (٢٠٢١). أثر الخصائص التشغيلية للشركات على العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وجهد المراجعة دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، مج ٥، ع ٢، ١-٧٢.
- أحمد، محمد عزام عبد المجيد. (٢٠٢١). جودة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من عدم تماثل المعلومات. *مجلة البحوث المالية والتجارية*، ع ٣، ٦٦٣-٧٤١.
- الجارحي، فريد محرم فريد إبراهيم. (٢٠١٩). أثر دورة حياة الشركات على العلاقة بين جودة التقارير المالية وتكلفة حقوق الملكية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية. *الفكر المحاسبي*، مج ٢٣، ع ٢، ١-٦٦.
- السيد، محمد صابر حمودة. (٢٠٢١). أثر دورة حياة الشركة على تفسير العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية. *المجلة العلمية للبحوث التجارية*، س ٨، ع ٤، ٩-٩٢.
- الشامي، مصطفى نبيل علي. (٢٠٠٠). دراسة وتحليل نفعية المعلومات كمحتوى إعلامي للتقارير والقوائم المحاسبية في سوق الأعمال والاستثمار (دراسة نظرية ميدانية). *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، مج ٢٤، ع ١، ١٣٥-١٩٤.
- الصاوي، عفت أبو بكر محمد. (٢٠١٩). أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة في بورصة الأوراق المالية في الفترة من ٢٠١٦-٢٠١٨. *مجلة المحاسبة والمراجعة*، ع ١، ٢٠٦-٢٨٥.
- الطحان، إبراهيم محمد. (٢٠١٨). أثر الإفصاح الاختياري عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات على عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية: دراسة نظرية وتطبيقية. *مجلة البحوث المحاسبية*، ع ١، ٥٩٠-٦٥٤.
- حسين، علاء علي أحمد. (٢٠٢٠). تأثير مراحل دورة حياة المنشأة على العلاقة بين كثافة الإنفاق على البحث والتطوير وتقلبات عوائد الأسهم: دليل تطبيقي من الشركات غير المالية المتداول أسهمها ضمن مؤشر EGX١٠٠. *الفكر المحاسبي*، مج ٢٤، ع ٢، ١-٥٢.

تحليل العلاقة بين دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية في ظل التأثير المعدل ...

د. محمد سامي سلامة خلفه

حمزة، محي الدين. (٢٠٠٧). دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية دراسة تطبيقية. مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج ٢٣، ع ١، ١٤٥-١٧٤.

حماد، أحمد هاني بحيري حسين، محمد، فاطمة محمود إبراهيم الدسوقي، وندور، ألفت علي عطية. (٢٠١٧). أثر عدم تماثل المعلومات على شروط الائتمان المصرفي: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، س ٣٧، ع ٢، ٥٧٣-٦٠٣.

دسوقي، عبد المحسن محمد. (٢٠٠٨). دراسة ميدانية لخاصية القابلية للمقارنة للقوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية. مجلة البحوث التجارية المعاصرة، مج ٢٢، ع ٢، ٢٤٨-٢٨٤.

سلامة، إيمان محمد السعيد. (٢٠١٨). أثر جودة لجنة إدارة المخاطر ودورة حياة الشركة على جودة الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية وانعكاسه على سمعة الشركات: دراسة تطبيقية. الفكر المحاسبي، مج ٢٢، ع ٢، ١٠-٧٧.

علي، عايدة محمد مصطفى. (٢٠٢٢). العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وأتعاب المراجعة: الدور المعدل لسمات منشأتي مراقب الحسابات وعميله: دليلي من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، مج ٦، ع ١، ٤٠٥-٤٦٢.

مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم. (٢٠١٩). أثر دورة حياة الشركة والمسئولية الاجتماعية وجودة المستحقات على سياسة توزيعات الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في مؤشر EGX١٠٠. مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، ع ٢، ١٧٩-٢٣٣.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Anthony, J. H., & Ramesh, K. (1992). Association between accounting performance measures and stock prices: A test of the life cycle hypothesis. *Journal of Accounting and economics*, 15(2-3), 203-227.
- Andre, P., Dionysiou, D. D., & Tsalavoutas, I. (2012). Mandatory adoption of IFRS by EU listed firms and Comparability: Determinants and Analysts' Forecasts. In *Comptabilités et Innovation*, PP. 1-39.
- Arikan, A. M., & Stulz, R. M. (2016). Corporate acquisitions, diversification, and the firm's life cycle. *Journal of Finance*, 71(1), 139-194.
- Barth, M. E., Landsman, W. R., Lang, M., & Williams, C. (2012). Are IFRS based and US GAAP-based accounting amounts comparable?. *Journal of Accounting and Economics*, 54 (1), 68-93.
- Beuselinck C., Joos P. & Van der M. S. (2007). International earnings comparability. *Available at SSRN 1014086*, PP. 1-55.
- Biswas, P. K., Habib, A., & Ranasinghe, D. (2022). Firm life cycle and financial statement comparability. *Advances in Accounting*, 58, 100608.
- Cheng, J. C., & Wu, R. S. (2018). Internal capital market efficiency and the diversification discount: The role of financial statement comparability. *Journal of Business Finance & Accounting*, 45(5-6), 572-603.
- Choi, J. H., Choi, S., Myers, L. A., & Ziebart, D. (2019). Financial statement comparability and the informativeness of stock prices about future earnings. *Contemporary Accounting Research*, 36(1), 389-417.

- Cole, V., Branson, J., & Breesch, D. (2011). Determinants influencing the de facto comparability of European IFRS financial statements. *Available at SSRN 1967001*, PP. 1-31.
- De Franco, G., Kothari, P., & Verdi, R. (2011). The benefits of financial statement comparability. *Journal of Accounting Research*, 49(4), 895–931.
- De Franco, G., Hou, Y., & Mark, M. (2022). Do firms mimic their neighbors' accounting? industry peer headquarters co-location and financial statement comparability. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3310219>.
- Dickinson, V. (2011). Cash flow patterns as a proxy for firm life cycle. *The accounting review*, 86(6), 1969-1994.
- Endrawes, M., Feng, Z., Lu, M., & Shan, Y. (2018). Audit committee characteristics and financial statement comparability. *Accounting and Finance*, 60(3), 2361–2395.
- Faff, R., Kwok, W. C., Podolski, E. J., & Wong, G. (2016). Do corporate policies follow a life-cycle? *Journal of Banking & Finance*, 69, 95–107.
- Financial Accounting Standards Board (FASB). (2010). Conceptual Framework for Financial Reporting (Concept Statement No. 8 edition). Norwalk, CT: FASB
- Financial Accounting Standards Board [FASB]. (2010). *Statement of financial accounting concepts No. 8*.
- Financial Accounting Standards Board [FASB]. (2018). *Conceptual framework for financial reporting concepts statement No. 8*.

- Francis, J. R., Pinnuk, M. K., & Watanabe, O. (2014). Auditor style and financial statement comparability. *The Accounting Review*, 89(2), 605–633.
- Gujarati, D. N., (2004). *Basic Econometrics*, McGraw-Hill companies, 4th Edition.
- Habib, A., & Hasan, M. M. (2017). Firm life cycle, corporate risk-taking and investor sentiment. *Accounting and Finance*, 57(2), 465–497.
- Habib, A., Hasan, M. M., & Al-Hadi, A. (2017). Financial statement comparability and corporate cash holdings. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 13(3), 304-321.
- Habib, A., & Hasan, M. M. (2019). Corporate life cycle research in accounting, finance and corporate governance: A survey, and directions for future research. *International Review of Financial Analysis*, 61, 188-201.
- Hansen, J. C., Hong, K. P., & Park, S. H. (2018). Accounting conservatism: A life cycle perspective. *Advances in Accounting*, 40, 76-88.
- Hasan, M., Hossain, M., Cheung, A., & Habib, A. (2015). Firm life cycle and cost of equity capital. *Journal of Contemporary Accounting and Economics*, 11, 46–60.
- Hasan, M. M., & Habib, A. (2017). Corporate life cycle, organizational financial resources and corporate social responsibility. *Journal of Contemporary Accounting and Economics*, 13(1), 20–36.
- Hasan, M. M., & Cheung, W.-K. (2018). Organization capital and firm life cycle. *Journal of Corporate Finance*, 48, 556–578.
- Heij, C., Heij, C., de Boer, P., Franses, P. H., Kloek, T., & van Dijk, H. K. (2004). *Econometric methods with applications in business and economics*. Oxford University Press.

- Imhof, M. J., Seavey, S. E., & Smith, D. B. (2017). Comparability and cost of equity capital. *Accounting Horizons*, 31(2), 125–138.
- Imhof, M. J., Seavey, S. E., & Watanabe, O. V. (2022). Competition, proprietary costs of financial reporting, and financial statement comparability. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 37(1), 114-142.
- International Accounting Standards Boards (IASB). (2009). Conceptual Framework for Financial Reporting. London, UK: IFRS Foundation
- Kao, C. (1999). Spurious regression and residual-based tests for cointegration in panel data. *Journal of econometrics*, 90(1), 1-44.
- Kim, S., Kraft, P., & Ryan, S. G. (2013). Financial statement comparability and credit risk. *Review of Accounting Studies*, 18(3), 783–823.
- Krishnan, G. V., Myllymäki, E. R., & Nagar, N. (2021). Does financial reporting quality vary across firm life cycle?. *Journal of Business Finance & Accounting*, 48(5-6), 954-987.
- Levin, A., Lin, C. F., & Chu, C. S. J. (2002). Unit root tests in panel data: asymptotic and finite-sample properties. *Journal of econometrics*, 108(1), 1-24.
- Miller, D., & Friesen, P. H. (1984). A longitudinal study of the corporate life cycle. *Management science*, 30(10), 1161-1183.
- Sohn, B. C. (2016). The effect of accounting comparability on the accrual-based and real earnings management. *Journal of Accounting and Public Policy*, 35(5), 513-539.
- Vorst, P., & Yohn, T. L. (2020). Intra-life cycle information transfers. In *Hawaii Accounting Research Conference*. <http://hdl.handle.net/10125/64799>.

تحليل العلاقة بين دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية في ظل التأثير المعدل ...

د. محمد سامي سلامة خلوف

Zhang, J. H. (2018). Accounting comparability, audit effort, and audit outcomes. *Contemporary Accounting Research*, 35 (1), 245-276.

Zimmerman, J. L. (2013). Myth: External financial reporting quality has a first-order effect on firm value. *Accounting Horizons*, 27(4), 887–894.

تحليل العلاقة بين دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية في ظل التأثير المعدل ...

د. محمد سامي سلامة خلفه

الملاحق:

جدول رقم (١) شركات عينة الدراسة

<p><u>خامسًا: قطاع الموارد الأساسية:</u></p> <p>١- العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية. ٢- كفر الزيات للمبيدات والكيماويات. ٣- مصر الوطنية للصلب – عتاقة. ٤- الألومنيوم العربية. ٥- اسيك للتعددين – اسكوم. ٦- سماد مصر (الجيغرت). ٧- المالية والصناعية المصرية. ٨- سيدي كرير للبتروكيماويات – سيدبك.</p>	<p><u>أولًا: قطاع مواد البناء:</u></p> <p>١- العز للسيراميك والبورسلين. ٢- العربية للخزف سيراميك-ريماس. ٣- العربية للمحابس. ٤- مصر بنى سويف للأسمنت. ٥- مصر للأسمنت – قنا. ٦- الإسكندرية بورتلاند للأسمنت. ٧- المصرية توره بورتلاند للأسمنت. ٨- اسمنت سيناء.</p>
<p><u>سادسًا: قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات:</u></p> <p>١- دلتا للطباعة والتغليف. ٢- السويدي اليكترونيك.</p>	<p><u>ثانيًا: قطاع المقاولات والإنشاءات الهندسية:</u></p> <p>١- المصرية لتطوير صناعة البناء (ليفت سلاب مصر). ٢- اكرو مصر للسقالات والاطارات المعدنية.</p>
<p><u>سابعًا: قطاع أعذية ومشروبات وتبغ:</u></p> <p>١- القاهرة للدواجن. ٢- الدلتا للسكر. ٣- إديتا للصناعات الغذائية. ٤- المصرية للدواجن. ٥- النصر لتصنيع المحاصيل الزراعية. ٦- الإسماعيلية مصر للدواجن. ٧- الإسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية. ٨- جهينة للصناعات الغذائية. ٩- شركة المنصورة للدواجن. ١٠- شركة الصناعات الغذائية العربية.</p>	<p><u>ثالثًا: قطاع العقارات:</u></p> <p>١- التعمير والاستشارات الهندسية. ٢- الصعيد العامة للمقاولات مصر. ٣- الاستثمار العقاري العربي – اليكو. ٤- دلتا للإنشاء والتعمير. ٥- المصريين للإسكان والتنمية والتعمير. ٦- الشمس للإسكان والتعمير. ٧- الخليجية الكندية للاستثمار العقاري العربي. ٨- الغربية الإسلامية للتنمية العمرانية. ٩- الإسماعيلية الجديدة للتطوير والتنمية العمرانية. ١٠- الوطنية للإسكان للنقابات المهنية.</p>

تحليل العلاقة بين دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية في ظل التأثير المعدل ...

د. محمد سامي سلامة خلف

ثامنا: قطاع رعاية صحية وأدوية:	رابعاً: قطاع السياحة والترفيه:
١- الإسكندرية للأدوية والصناعات الكيماوية.	١- المصرية للمنتجات السياحية.
٢- الإسكندرية للخدمات الطبية المركز الطبي الجديد بالإسكندرية.	٢- الشمس بيراميدز للفنادق والمنشآت السياحية.
٣- المصرية الدولية للصناعات الدوائية - ابييكو.	٣- الوادي العالمية للاستثمار والتنمية.
٤- جلاكسو سميثكلين.	٤- جولدن بيراميدز بلازا.
٥- مستشفى النزهة الدولي.	٥- بيراميزا للفنادق والقرى السياحية - بيراميزا.
٦- سبأ الدولية للأدوية والصناعات الكيماوية.	٦- رواد السياحة - رواد.
٧- مستشفى كليوباترا.	٧- شارم دريمز للاستثمار السياحي.
٨- ابن سينا فارما.	٨- عبر المحيطات للسياحة.
٩- اكتوبر فارما للصناعات الدوائية.	٩- رمكو لأتشاء القرى السياحية.
١٠- مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية.	١٠- رواد مصر للاستثمار السياحي.